الراي الحاسم

خير الله

تقدمة احترام ترفع الى مجلة الكلية الكريمة من واضع الرسالة
١٦ ايار ١٩٣٢ امين ظاهر خير الله

الرأي الحاسم

ثمن النسخة
٢٥ غرشا سوريا
تطلب من مكتبة توفيق كبوش

في

الكلام الصحيح الذي خلت منه المعاجم

للشيخ امين ظاهر خير الله الشويري

كَمْ حرُوفًا من مفْرَداتٍ وجَمْعٍ * لم تَرِدْ في المعاجِمِ المَشهورَهْ
جئتُ من روْضِها الفَسيحِ بِغُصْنٍ * مِعلَنٍ عن تِلكَ الغُروسِ النَّضيرَهْ

نشرهُ إمدادُ أسخياء أنجاد

طبع بالمطبعة العلمية في بيروت سنة ١٩٣٢

توطئة

الحاجةُ الى وضع معجم مُحرَّر القواعد مستوفي موادّ اللغة وحروفها معلومة ، منذ اخذت اللغة العربية تنتعش بعوامل عديدة . اهمّها نهوضُ الهمّة بمحمد علي باشا المُصلح العظيم حينما مدّ الله له ظلّ السلطان على القطر المصريّ السعيد . وانتباهُ أبناء العروبة الى وجوب تعزيز لغتهم لأنها الصلة الوثيقة بين الاقوام الناطقين بها . وعناية الوفود الدينيّة من اميركانية وافرنسية وانكليزية وإيطالية في تحقيق المطالب العمرانية في الاقطار الشرقية المتكلمة بلغة الضاد باللسان التي تتفاهم بهِ سكّان هذه الأقطار . فكان عن تلك العوامل أنِ انتشرت المعاجم القديمة كالصحاح ومختاره والمصباح والأساس والقاموس وفقه اللغة وفصيح ثعلب و كفاية المتحفظ والالفاظ الكتابيّة والصاحبيّ وألف باء ولسان العرب وتاج العروس والمخصّص . والمعاجم الحديثة كمحيط المحيط وقطر المحيط واقرب الموارد ونجعة الرائد ومعجم الطالب والمُنجِد والمُعتمَد والبستان وفاكهة البستان

ولكنّ هذه المعاجم على ما فيها من الفائدة العظيمة لا تزال في حاجة الى مزيد . لما في موادِّها وحروفها من خلل ولا سيما ان طائفة كبيرة من الكلام الصحيح الفصيح لم تُورِدْها هذه المعاجم وهي تَرِدُ في كُتُب الثِّقات في آداب اللغة وفي البلاغة وفي العلوم التي تشتدُّ الحاجة اليها ككُتُب علم الحيوان فيقف لديها الطالب حائراً في أمرها

فاذا عاد الى الاستيضاح عنها في المعاجم لا يجد بياناً عنها

ولذلك سأل الشيخ عبد القادر المغربيُّ عضو المجمع العلمي السوريّ أَضْرابَهُ اعضاءَ ذلك المجمع الموقَّر أن يُبيِّنوا لَهُ عن الرأيِ الفصْلِ في ذلك الكلام أَيرتأُونَ ضرورة جمعه الى صِنوانهِ المُدوَّن في المعاجم او يوافقون على الاستغناء عنهُ. فجاءَت أجوبتهم بين موجِبٍ ومجيزٍ ومستغنٍ فاستخرج من تلك الاجوبة حُكماً نشرَهُ في جريدة الأَيام الدمشقية.

ولما كان هذا الحكمُ قد استند الى ما استنتجهُ كلُّ ذي رأي دون ايراد العِلل رأَيتُ أَن أُوجِب وأُعلِّل هذا الايجابَ. فنشرتُ مقالي هذا في جريدة الف باء الدمشقية في اعدادها ٣٢٧٢ و ٣٢٧٣ و٣٢٧٥ وقد حبَّبَ إليَّ أُدباءُ فضلاءُ ان أبسِط بعض ما اوجزتهُ ليكون اوفر فائدةً فلبيّتُ الاقتراح وها انا ذا أنشرهُ في ثمانية فصول والله الموفق الى الصواب

الفصل الاول

صلة علم المعاني بالكلام الفصيح

علم المعاني لهُ الولاية الخاصة في بحث فصاحة المفرد. فليس لعلم آخر ان ينازِعهُ في هذا الشأن. وما أقرَّهُ هذا العلم وجب الأَخذ به والنصُّ عن الفصيح في علم المعاني جليٌّ كل الجلاء وهو هذا:

كلُّ كلمة اشتقاقُها على الوجه المتبوع في موادِّ اللغة وصِيَغها صحيحةٌ فصيحةٌ متى سلمت من تنافر الحروف. فيجوز اذن ان ترد في نثر

ونظم عن بداهة او روية ولا وجه لردّها

فما قضى علماء المعاني بصحّته وفصاحته وجبت على علماء متن اللغة صيانته من الضياع وإباحته للاستعمال غير محجور عن كاتب او خطيب او شاعر او مؤلّف فهو روض وارف الظلّ جنيّ الثمر مشاع لكل من ينطق بالضاد

وحاول قوم تخصّصوا لعلم متن اللغة وقد أُطلق عليهم اسم اصحاب المعاجم جمع ذلك الكلام في أسفار لهم واستكثروا من الموادّ والصيغ فاتى جهدهم دون ما ودّوا ان يأتوا به ففاتهم كثير من الكلام الذي يستقيم به قياس اللغة ولا يستغني عنه ناظم ولا ناثر فلو جُمع الى صنوه الوارد في تلك المعاجم لزاده رواءً وصحّةً واطّراداً وجلاءً لمحاسن اللغة الضادية ودلّ على سعة في حقول مبانيها وها انا ذا أجيء بالبراهين القاطعة على ذلك

(اولاً) للسجع فواصل وللشعر قواف والكلمة التي تطابها الفاصلة او القافية في كثير من مواقف الكلام يتعذّر ان تقع كلمة سواها موقعها للحاجة اليها في رويّها او وزنها او رويّها ووزنها معاً . فاذا كان لكلمة جمعان او اكثر فلا تغني صيغة جمع عن أخرى واذا كان معنىً ما له لفظان يدلّ كلٌّ منهما عليه فلا يُغني لفظ عن لفظ إمّا لعلة معنوية او لعلة لفظية

مثال ذلك ان وزن فَعْل مما هو اسم جنس يُجمع على أفْعُل وفُعُول

فيُجمَع وَجْهٌ ودهر وحرْف على أوجهٍ ووُجُوه وأدْهر ودُهُور وأحرُف وحرُوف . فاطِّراد القياس يوجِب ان يجمع قَبْرٌ وقَلْبٌ على أقبرٍ وقبور وأقْلُبٍ وقلُوب . ولم يأتِ صنيع المعاجم كذلك . فانها ذكرت قلُوباً وقبوراً وأغفلت أقبُراً وأقلُباً . والضرورة تدعو الشاعر اليهما ولا يجد غنىً عنهما قال جرير

جعلتُ لقبرٍ للخيار ومالِكٍ   وقبر عديٍّ في المقاصرِ أقبُرا

وقد اوجب عليه ان يأتي بأقبر انه استهلَّ قصيدته هكذا

لِمَن رسمُ دارٍ هَمَّ ان يتغيرا   تُراوِحهُ الأرواحُ والقطرُ اعصُرا

وكذلك اضطرَّت ام النحيف الى أقبُر في قولها

فطاولها حتى أتتها منيةٌ   فصارت سفاةً جثوةٍ بين أقبُرِ (١)

وكذلك قول الشاعر الوارد في مادة جثا في تاج العروس

«يومَ ترى جثْوته في الأقبُرِ»

وقال ابراهيم ابن هرمة

فكيف وقد صاروا عظاماً وأقبُراً   يصيحُ صداها في العشيِّ وهامُها

فما صحَّ لاولئك الشعراء ان يستعملوه لنا ان نستعمله في نظم ونثر ولاسيما حينما تُوجِب القافية والوزن معاً فهل في وسع شاعرٍ ان يستعمل قبوراً بدلاً من أقبر في تلك الابيات

(١) السفا التراب وخصه بعضهم بتراب القبر والتاء في سفاة كالتاء في مرة من ماء والجثوة القبر

واقام وحلَّ ووطن واستقرَّ بمعنى واحدٍ . وقد قال الكاتبة العرني .

فإن يكن أهلها حلُّوا على قضةٍ فإنَّ اهلي الأُولى حلُّوا بمحلوبِ

فهل كان في إمكانه ان يقول اقاموا او وطنوا او استقرُّوا بدلاً من حلُّوا .

وان قيل كان في طاقة ابن هرمة ان يقول فكيف وقد صاروا عظاماً وأضرُحاً بدلاً من «عظاماً وأقبراً» [1] . قلت هذا الاحتجاج لي لا عليَّ . فان المعاجم خلت من جمع ضريح على أَضرُح وهو مقيس على طريق وأطرُق وهذه الطائفة كبيرة .

اذن يطلب الشعر والنثر ان يُستقصى ما صحَّ من حروف اللغة ويُجمَع الى ما ضمَّته المعاجم في صحائفها حتى لا يتعذَّر على الشاعر ان يأتي على ما عنده من المعاني بعبارات فصيحة كلماتها مطابقة للقياس ولو قال شاعر

يا مدمعي جلَّ الأَسا فاسفَحِ غابت نُجُومُ الفضل في الأَضرُحِ

فهل في طاقته ان يستبدل أضرُحاً بضرائح لان المصباح اورد جمع ضريح على ضرائح وامسكت المعاجمُ (الصحاح ومختاره والاساس والقاموس والتاج) عن ذكر جمع لضريح ونقل محيط المحيط ضرائح عن المصباح وضرائح في الحقيقة جمع ضريحة لا ضريح كضرائب

(1) جئت بهذين الحرفين على الحكاية

ونفائس وكنائس جموع ضريبة ونفيسة وكنيسة . فعدُّها جمعاً لضريح خطأ واضح وهل من جودة الرأي ان ندع الصواب ونورد الخطاء

(ثانياً) المثلان المتساويان صحةً وفصاحةً لهما حكم واحد . فإما ان يُقضى لهما بالحياة فيحييا معاً واما ان يقضى عليهما بالممات فيماتا معاً . ولا وجه ثالث أي انه لا يصحُّ ان يُحكَم لواحد منهما بالحياة دون مثلهِ الذي يضارعهُ في صحتهِ وفصاحتهِ لان ذلك حكمٌ لا يقبلهُ منطق ولا تقوم على صوابهِ بيّنة

ومن الممنوع عقلاً وواقعاً أن يُحكم عليهما بالممات . فلغة الضاد لغة خالدة لم تستطع الدهور ان تطفئ مصباحها وإن استطاعت ان تُضعف سناءه في بعض العصور فقد عادت في عصرنا الى رونقها الانيق . اذن يجب ان يحييا معاً وان يكون لهما شأنٌ واحد في صون ذمارهما وإجلال مكانتهما

(ثالثاً) حاولَ كلُّ عاملٍ في جمع الكلام الفصيح ان يضع في مجموعتهِ ما فات العاملَ الذي تقدَّمه زمناً وعملاً . حتى جاءت في مختار الصحاح دقائق لم ترد في الصحاح . فأربى ما جمعهُ القاموس على ما جمعه الصحاح وما جمعه التاج على ما جمعه القاموس وجاءت في المصباح والاساس حروف ومعانٍ لم تأتِ في القاموس والصحاح . فان كان الوقوف عند ما سبق للاوائل جمعهُ واجباً فقد خرج على هذا

الواجب القاموس والتاج [(١)] والمصباح والاساس ومختار الصحاح فلماذا نتابعها ونورد في اقوالنا ما جاءَت بهِ غير مسبوقة اليه فان الكلام الذي اضافته على ما في الصحاح يجب نبذهُ لا قبوله . واذا كانت على صواب ونحنُ نهتدي بهداها فكيف يصحُّ لنا ان نعود الى قاعدة نقضتها هذه الاسفارُ عن عَمْدٍ وعدَّت هذا النقض من محاسنها ونحن بقبول عمل هذهِ الاسفار سلَّمنا حتماً بصحَّة عملها . وهل يصحُّ ان نقبل قاعدة ما ونرفضها في شأنٍ واحد

(رابعاً) ما الدليل على ان لمختار الصحاح والمصباح والاساس والقاموس واللسان والتاج أن تزيد على ما جاءَ في الصحاح [(٢)] وليس لنا ان نزيد على ما جاءَ في هذه المعاجم . على اننا نأخذُ ما نزيدهُ على تلك المعاجم من الكتب التي اخذت هذه المعاجم منها ما زادته من صِيَغِها في جموع ومفرداتٍ وطرائقنا في الاستخراج انما هي طرائقها

---

(١) جاء في مجلة لغة العرب ما يأتي: «ومن الغريب ان صاحب تاج العروس الذي نقل شيئاً كثيراً من لسان العرب فاته قدر عظيم مما جاءَ في اللسان» (ص ٨٣٣ سنة ٧) اقول بل فاته بعض ما جاءَ في الاساس كما اثبتُّ ذلك في ص ٦٣ من كتابي اللؤلؤ المنضود . والحاصل من ذلك ان الحاجة الى معجم وافٍ لا تزال ظاهرة وان المعاجم القديمة والحديثة لم تفِ بها

(٢) ان الخليل جاءَ بكتاب العين وهو المعجم الاول وقيل ان جارية الليث ابن سيار احرقته فأنشأَه الليث ووقع فيه زلل كثير . واقتفاه ابو عمرو الشيباني فألف كتاب الجيم ولكنَّ هذين المعجمين لم يُنشرا لنعرف ما هي موادهما ونقف على ما جمعاه وما اغفلاه

عينها . إلاَّ انه ميسور لنا الاطلاع على كُتُب لم يكن في طاقتها ان تصل اليها او وصلت اليها ولم تُنَقِّبّ فيها على وجه الاستقصاء اذ منع ذلك الاستخراج حجز ما لا يصحُّ حجزه بل جمود لا يرضاهُ ذو نَيِّرة لنفسه ولا لِلُغتِهِ

الفصل الثاني

العدل المتبوع في العلوم لا يُقِرُّ الاستغناء عن الكلام الصحيح الذي خلت منه المعاجم

صحَّ عند عُلَماء البيان ان البلاغة مشاعة بين : التشبيه . والمجاز مُرسلاً واستعارةً . والكناية . وأباحوا لكل شاعر وناثر أن يتخيَّر في بناء كلامهِ ما شاء منها . فلا تثريب عليه اذا اختار التشبيه وكان في وسعهِ ان يأتي بالمجاز مرسلاً او استعارة . ولا ان اختار الاستعارة دون الكناية ويُعدُّ قوله بليغاً اذا اتى على احد هذه الوجوه المشروعة

واجاز علماءُ ادب البحث (المناظرة) لكلِ مدلِّلٍ أن يأتي بدليلهِ على ما أحبَّ مما صحَّ من قواعد هذا العلم . ويقولون لا وَجه للحجر على المُدلِّل في اختيار دليلهِ فهو حرٌّ في ان ينتقي ما رضيه

وأذن علماءُ الحقوق لمن لهُ عدَّة حجج صحيحة تؤيد مدَّعاه ان يورِدها كلَّها او بعضاً منها او حجة واحدةً فيحكَم لهُ بما صحَّ شرعاً

فعلى هذا البناء العادل . يصحُّ لمن يريد ان يبيِّن ما في نفسهِ ان يختار لبيانهِ . الكلامَ الصحيح الفصيح الذي يقبله علم المعاني وان كان

من الطائفة التي غاب عن المعاجم المجيء بها · فمن الشططِ أن يذهب احدٌ الى أن حقيقة أقرَّها علماء الحقوق والمناظرة والبيان ممنوعةٌ عند علماء متن اللغة او ان لهم ان يمنعوها · فان الحقائق المشاعة بين علوم اللغة لا سبيل الى نقضها · فهي ذات السُلطان على العلماء وليس للعلماء سلطان عليها ·

بل للبيانيّ أن يعدل عن مجاز مُرْسَلٍ الى تشبيه او كناية · وللمناظر ان يستبدل موقفه من دفع الى نقض وللحقوقيّ أن ينتقل في الاستناد من مادة ما الى مادة اقوى تأييداً له · فيقول مثلاً الشيء الفلانيُّ ضررهُ عامٌّ والشيء الفلانيُّ ضررُهُ خاصٌّ فدفعتُ الضرر العام بالضرر الخاص · بدلاً من أن يقول « اخترتُ أهون الشرَّين » · واما الشاعر فإنْ الوزن والقافية يحكمان عليهِ حكماً لا يجد مفرًّا منه · ومن شواهد ذلك قول جرير :

لقد هتف اليوم الحمامُ ليطربا وعنَّى طِلابُ الغانياتِ وشيبّا

ثم احتاج الى ان يأتي بجمع قلب فقال « رأيت ··· رئينَ وأقْلُبا » ولم ترد في المعاجم أقلب صيغة جمع لِقَلْب على ان هذهِ الصيغة مطابقة للقياس كما سبق التدليل العلمي على ذلك · فهل لجرير ان يقول رئين وقلوبا او رئين وافئدة · وهَل يصحُّ ان يقول متأخر من علماء عصرنا لجرير دَع أقْلُباً فان الجوهري والزمخشري والفيروز ابادي ومَن يأتمُّون بقولهم لم يوردوها · وهل لنا ان نُفسد صحة القياس لنجعل خلل المعاجم قسطاساً

صحيحاً . وانما الخطة المثلى ان نقوِّم أودَ المعاجم بثقاف القياس القويم بل أغفلتِ المعاجمُ طِلاباً مصدراً لِطَلَب واكتفت بطلَب وتطلاب مع ان الطِلاب مصدر صحيح القياس مثل الحِلاب من حلَب والجِراء من جرَى والإِباء من أبى . أفتكون صحة العلم عن الجهل باحكام القياس الصحيح الذي يُثبِتُ اقوال الفصحاء على قاعدة الصحَّة وتثبتُهُ أقوال الفصحاء حكماً لا يُردُّ قضاؤُه كالسنَّة الكريمة تؤيد الإِمام الحكيم في أنهُ عمِلَ عملاً صالحاً . والامام الحكيم يؤيد باتباعهِ السنَّة الكريمة انها عملٌ صالح

الفصل الثالث

الاصيل والدخيل لا يستويان

تكلَّم فصحاء العرب بسليقتهم فيما هو حقٌّ مشاع بينهم يملك منه كلٌّ منهم ما يملكهُ ابن لسانهِ من قبيلتهِ او من قبيلة أُخرى فليس امرؤُ القيس الكندي بأميزَ من النابغة الذبياني ولا الأخطل التغلبي بأميزَ من الفرزدق التميمي في فصاحة المفرد فكيف يصحُّ أن يتكافأ المتكلِّمان في العروبة ويرد كلامهما على مقتضى القياس ونقبل لاحدهما كلامهُ كلَّهُ ولا نردُّ حرفاً منهُ ولا نقبل لندِّهِ كلامهُ كلَّهُ وهو مطابق للقياس الذي تمشَّى عليه من قَبِلْنا قولهُ . فان المعاجم مثلاً امسكت عن قبول كلمة أنهار جمع نَهار اي قسيم الليل الواردة في قول النابغة «ديوانه ص ٦ طبع المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٣»

تُوُرِثْنَ من أَنهار يوم حليمةٍ الى اليوم قد جُرِبْنَ كل التجاربِ

وأنهار جمع نَهار كأزمان جمع زَمان ولم يرد هذا الجمع في الصحاح ومختاره والمصباح والاساس والقاموس ولا استدركه التاج على القاموس الذي اكتفى بجمع نهار على أَنهُر ونُهُر فزاد عليه التاج أَنهِرة قائلاً ان القياس يقبل هذا الجمع كطعام على أَطعِمة وشَراب على أَشْرِبَة مع أنَّ الطَّعام والشَّراب في الاصل صفة مشبهة باسم المفعول اي مطعوم ومشروب ثم نُقِلا الى الجنسية والنهار اسم جنس وضعاً بقي على وضعهِ وكذلك الزمان فقياس نهار على زمان أَوْجَب . وجاءَ في كلامه الصُخَّد قال .

بِتَكلُّم لو تستطيع كلامَهُ لَدَنَت له أروى الهِضاب الصُخَّدِ

ولم تذكر المعاجم صُخَّداً وزعم شارح ديوان النابغة الوزير ابو بكر عاصم ابن ايوب البطليوسي أنه جمع صَخُود والمعاجم ذكرت صيخوداً وصيخاداً ولم تذكر صَخُوداً وجمع صَخُود على صُخَّد لا قياس اتى بهِ وانما جاءَ خُرَّد جمع خريدة فردَّه بعضهم بان خُرَّداً جمع خاردة كعُوَّد جمع عائدة وزُوَّر جمع زائرة فجمع صَخُود بمقتضى القياس صُخُد لا صُخَّد . والصواب انه جاءَ يومٌ صاخدٌ فيصح ان يجيءَ مكان صاخد اي حارٌّ . قلتُ فيصح نعت الهضبة بصاخدة اي حارَّة والجمع على صُخَّد بمقتضى القياس ويكون المعنى أروى الهضاب الحارَّة لا اروى الهضاب الملساء كما زعم البطليوسيُّ وفُعَّل يجيءُ لفاعل وفاعلة معاً فلفاعل كسُجَّد جمع

ساجِد ولفاعلة كعُوَّد جمع عائدة

فمن يردُّ على النابغة حرفيه أنهاراً وصُخَّداً عليه ان يثبت أنه خرج بهما عن القياس فان استطاع ذلك حقَّ له ان يردَّهما وإلاَّ فلا يصحُّ ردُّهما (١)

ولذلك يُستنكَرُ عدُّ قول عمرو ابن معدي كرب الزبيدي — تَبدَّى — بمعنى ظهر اي صار بادياً فلتة . والقياس يقبل كلمتهُ وقد

(١) وطرَفة لا تقلُّ منزلته عن منزلة امرىء القيس والنابغة وجاء قوله المشهور

اذا أنت لم تنفع بودك قربةً ولم تنك بالبؤسى عدُوَّك فابْعدِ

وقُرْبة هنا مثلثة الاول جمع قريب كصبية ورفقة مثلَّثي الاول جمعين لِصبيّ ورفيق ولم تورد المعاجم قُرْبَةً جمعاً لقريب والقياس يقبلها والفصيح الذي لاشكَّ بفصاحتِهِ نطقَها واجمعت العرب على عدِّ قصيدتهِ التي هذا البيت منها من مختارات الشعر العربي بل عدَّ بعض الأَئمة هذهِ القصيدة اجوَد قصائد العرب في الجاهلية ولو كان هذا الحرف (قربة) غير صحيح لنبذوا القصيدة كلها او نبذوا هذا البيت منها . وجمع رَحيباً على رُحُب قال .

علَتِ الأَيدي باجواز لها رُحُبِ الاجواف ما ان تَنبَهِرْ

وامسكت المعاجم عن جمع رحيب على رُحُب والقياس يقبله كعظيم على عُظُم ورزين على رُزُن

جاءَت في كلام الفصحاء قال قيس ابن الخطيم اليثربي

تبدَّت لنا كالشمس بين غمامةٍ بدا حاجبٌ منها وضنَّت بحاجبِ

وقول جرير اقبُراً وأقلُباً ان عدَّ فلتة فقول لا مسوّغ له بل افتراءٌ على اهل الفصاحة . فما اتى على القياس لا يكون فلتــة بل هو القول الصحيح أغفلَهُ عدم الاستقصاء وعابَهُ ضعف الملَكة في احكام اللغة

وليس اصحاب المعاجم التي بين ايدينا من العرب الاقحاح بل من المستعربين الدخلاء فالجوهري من فاراب والفيُومي والفيروز ابادي والزمخشري تعيِّن اسماؤُهم انهم ليسوا من ابناء بيئة العرب . وصاحب التاج من قصبة بلجرام على خمسة فراسخ من قنوج وراءَ نهر جنج بالهند فهو هنديٌّ مولداً ونشأة فليس لهؤلاء العلماء ملَكة العروبة بالفطرة كما كانت للنابغة الذبياني وابي ثور الزبيدي وجرير التميمي (١)

فجعل الدخيل الذي ليس لهُ في اللغة الضاديّة الاَّ النقل اماماً يوثَقُ بهِ وجعل العربي الاصيل الذي تلقَّى العروبة منذ المهد فسمعها من أبويهِ خالصة من كل شائبة وحاضرَ بها بين أُخوتهِ ولداتهِ موضع ريبة في فصاحتهِ فلا يؤْخذ بقولهِ الاَّ متى وافق ما اورده الدخيل الذي نقل ما نقل عن فصيح مثله او عنهُ نفسهِ حكمٌ باطل لا يقرُّهُ

(١) أما امثال الخليل ابن احمد وابو عمرو الشيباني من العرب الاقحاح فان كتبهم لبست بين ايدينا لنعرف ما ذكروه . وما اهملوهُ لا يصح لنا الطعن بصحته اذا كان وارداً في اقوال فصحاء كالنابغة والاخطل وجرير وامثالهم

منطِق ولا يتفق مع صحة علم . فلن يكون الدخيل مرجعاً للاصيل بل الاصيل مرجع للدخيل . وهَلْ يصحّ لنا ان نقبل بإمساك المعاجم عن جمع ضريح بتاتاً حتى جاء المصباح بضرائح جمعاً لهُ ونقل عنه ذلك الجمع محيطُ المحيط وهو كما قدَّمتُ جمع ضريحة وقد وردت الضريحة في التاج وهذا الحكم وفق القياس . ونَعْمَى او نتعامى عن ان ضريحاً كطريق فيُجَمع على ضُرُح وضُرُح وأَضْرُح وأَضْرِحة على مثال طُرْق وطُرُق وأطْرُق وأطْرِقة[1] ويُجمَع ايضاً على ضُرْحان وضِرْحان وأضْرَاح وضِرَاح على مثال فُصْلان وفِصْلان وفِصال وأُقطَاع من جموع فصيل وقطيع ويُجمَع على ضُرُحات وأضْرِحات وأضاريح كطُرُقات وأطرقات وأقاطيع وقد اهملت المعاجم كل هذه الجموع أَفَيَصِحّ ان نقبل على هولاء المُغْفِلِينَ هذا الإغفال الكبير ونجعل ما جاؤوا به حكماً عادلاً لا يجوز لنا ان نتجاوزهُ في مفْرَد او جمع

الفصل الرابع

للقياس الحكم الفصل لا للنقل

نقل اصحاب المعاجم ما اوردوهُ عن كثير من العرب منهم ذوو شهرة كزهير والاعشى وحسَّان وامثالهم ومنهم ذوو خمول فاذا جيء

---

(١) جاء في المعاجم جمع طريق على أطْرِقاء والقياس لا يقبله لان افعلاء من صيغ جموع العقلاء كانبياء واصفياء واصدقاء انظر بحث اطرقاء في رسالة جيد ص ٤٤

بقول احدهم قيل: قال الشاعر او الراجز · وذوو الشهرة متى جاءَ كلامهم بمقتضى القياس كانوا ارجح من ذوي الخمول وان وافق كلامهم القياس وأمّا إنْ خالفَ كلامُهم القياسَ فلا وزنَ له · وهذا الترجيح قائم على سندٍ وطيد وهو ان القول المنسوب الى ذي شهرة ليس في صحته ريْبٌ · او صحتهُ اقرب الى الواقع من القول الذي يُنْسَب الى شاعر مجهول لان هذا القولَ قد تتجهُ ظنَّةٌ الى انه مصنوع [1] · وأن المستشهد بهِ صَنعهُ لغايةٍ في نفسهِ · ولذلك جاءَ في كتُب النحاة ان القول الذي لا يُعْرَف قائلُهُ لا يصحُّ أن يُؤْتى بهِ بيِنَةً على صحـة قاعدة · وليس بغريب أن يُؤْتى بقولٍ مصنوع كما نرى القاموس يعارض الصحاح بغير الحقِ كثيراً وبالحق قليلاً وكذلك عارضَ التاجُ القاموس إلاّ ان

(٢) انظر اعتراض المرحوم والدي على شاهد الرضي الآتي

يا ليت أنّا ضمّنا سفينه حتى يعود الوصل كَيْنونَه

في ص ١٩ من رسالة جَيْد المطبوعة سنة ١٩٠٣ · وانظر ما جاءَ في خزانة الادب عن اختلاق المبّرد بيتاً في معنى سئل عنـه في المجُثَمة(اللؤلؤ المنضود ص ١٠٦) وجاءَ في نزهة الالبَّاء في طبقات الادباء أنهُ سئل ما القَبَعْضُ فاجاب القطن قال الشاعر «كأنَّ سنامَها حُشِي القِبَعْضَا» ولم يرد القِبَعْض في كلام العرب وقد اخذه السائل من قول الشاعر ابا منذر افنيتَ فاستبق بعضنا فقطع القاف من استبقِ وبعضاً من بعضنا

صوابهُ في المعارضة اربى على خطائهِ

فالكلام الصحيح الفصيح الذي اهملتهُ المعاجم متى جاءَ وفق القياس لا وجه لرفضهِ . فالقياس هو القاعدة التي قامت عليها اركان متن اللغة . واما السماع فمُعرَّض للزيغ في الرواية

وامتدادُ القياس انما هو ان نجعل قواعد متن اللغة راهنة مُطَّردة ومنعُ امتدادهِ انما هو أساسٌ باطلٌ لجأ اليه الدخلاء في العروبة لايجاد الفوضى في انتساق احكامها وضبط دقائقها وجلاء اسرارها . فأسأل الغُيُر (١) على العروبة هكذا : أيكون تهذيب اللغة باستبقاء الفوضى او باطِراد القياس ورُسوخهِ . فلهم ان يحكموا بما تقتنع به ضمائرهم

الفصل الخامس

نظرة في أخطاء قاموسية

مرويَّات المعاجم فيها من التصحيف والتحريف والخلل والايهام والغموض الشيء الكثير . وقد جاءَ صاحب الجاسوس بالوف الشواهد ذات مآخذ صحيحة تُزَيِّف احكام القاموس . فكيف يصحُّ ان يكون هذا الدخيل صاحبَ الكلمة في العروبة . والعربيُّ الاصيل المتكلم على وجه الصِحّة متَّهماً باللحن . أيجوز ان يكون الميزان المختلُّ مرجعاً للميزان الموثوق بصحتهِ

ان كان شكٌّ بما ارويهِ عن خلل القاموس نقلاً عن الجاسوس

(١) جمع غَيُور

فاني أجيء بثلاثة شواهد تؤيد القول بخلل القاموس في كثير من المواد وهي :

(الاول) جاء في مادة « عفو » العَفو ولد الحمار ويُثَلَّث كالعفا فيها (اي ان العين تُضم وتُفتح وتُكسر) ج عَفْوَة (بِفتح فسكون) مثل لَيْلَة ونَعْجَة . وعِفاء (بكسر ففتح) . فالجمعان كلاهما غير صحيحين واليك الدليل :

التاء التي تدخل على فعل المذكَّر تكون للتأنيث مثل جَحْش وَجحْشَة و كَلْب و كَلْبَة . وتاء الجمع تدخل على فِعْل المؤنَّثة مثل نِسو اسم للمرأة ذكر ذلك الشيخ الرضي في شرحه الشهير على الشافية لابن الحاجب وعدَّ نِسوة جمعاً لها بالتاء ولم تذكر المعاجم نِسواً وعلى اسم الفاعل مجرَّداً ومزيداً مثل المُسْلِمَة[١] والطائفة والعائلة والجالية والمسترزقة والمُبيِّضة والمُسوِّدة . وعلى اسم المفعول كالمُهَنَّدة والمسوَّمة والمصقولة . وعلى فَعَّال المفرد من اسماء الاجناس مثل خَيَّال وحَمَّار ورَمَّاح وخَبَّاز تقول خيَّالة ورَمَّاحة وحمَّارة وخَبَّازة . وعلى المنسوب مثل اليمنية والمُضرِيّة والمفوّضية والأباضيَّة والإباحيَّة والنسطوريَّة والمشرفيَّة وتدخل على فُعُول وفِعَال الجمعين نحو خُؤُولة في خُؤُول جمع خال وحِجارة في حِجار

(١) قال سَلَمة ابن دريد ابن الصمَّة وكان عدوّاً للمسلمين
ان تسألوا عني فاني سَلَمَهْ أَضرِبُ بالسيف رؤوس المُسْلِمَهْ

جمع حجر[١]

فتاءُ عَفَوَة للتأنيث لا للجمع وذلك لان التاء في التأنيث قويٌّ أصيل وفي الجمع ضعيف دخيل ومتى تزاحم على الموقف ضعيف وقويٌّ فالقويُّ أحقُّ. ثم ان الإفراد اسبق من الجمع وجوداً فان كانت عَفْوَة جمع عفو فماذا يكون موئّث عَفْو وان قيل المؤنث والجمع معاً على عَفْوة فأين التنظير. وكيف يصحُّ ذلك في عَفوَة دون جحْشة وكَلْبَة وبَغْلَة[٢]. والكلمات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث افراداً وجمعاً مثل عَدُوّ وصديق كثير ليست عَفْوَةٌ منها ولو كانت منها لكانت عفوَة للمذكَّر ايضاً كعصبة وسوقة ولم يرد ذلك عن أحد ولا جاءَ بها قياس

وقاعدة ان القوي احقُّ بالموقف من الضعيف أثبتها علماءُ النَّحو فقالوا الواو تأتي للعطف وللحال فمتى صحت للعطف فلا مجال للحال. وكُتُبُ النحاة بسطَتْ هذا القول في باب الحال. وقد أخذ التاج بقول النحاة ونفى ان تكون عَفْوة جمع عَفْو وقال اما الصواب فصيغة

---

(١) جاءَ في المعاجم جمع نِصَاح بمعنى الخيط على نِصاحة وهذا لا يصحُّ عندي فالتاءُ في نصاح كالتاء في حمامة وخيطة واسفنطة

(٢) عَفْوة وعَفْو كَقَيْنَة وقَيْن (للعبد) وجمع قَيْنة قِيان قال عمرو ابن الاطنابة

إنَّ فينا القيان يَعْزِفْنَ بالد ... فِ لفتياننا وعَيْشاً رَخِيّاً

وجمع القاموس قَيْناً على قِيان ولا يصحُّ ذلك

الجمع عِفَوَة (بكسر ففتح) وزان عِنَبة ولها نظائر مثل قِرَدة وفِيَلة وتِيَسة وليس هذا الجمع خاصاً بالحيوان فهو لاسماء الجنس مثل زِوَجة جمع زوج وطِنَبة جمع طُنُب وحِصَنة جمع حِصْن وغِصَنة جمع غُصْن وكِوَزة جمع كُوْز وطِوَدة جمع طَوْد والنظير كثير . فالقاموس على خطاء والتاج على صواب وهذه غلطة اولى

وعَفْوَة (بفتح فسكون) موئنث عَفْو تُجمَع على عِفاء مثل نَعْجة ونِعاج وسَخْلَة وسِخال ووَفْرَة ووِفار وصهْوَة وصِهاء وكَلْبَة وكِلاب وناقة ونِياق وخَطْوة وخِطاء وهذا الباب فسيح فعِفاء جمع عَفْوة لا عَفْو كما جاء في القاموس ولم يناقشه به التاج وهذه غلطة ثانية

وقد جاء بعد التاج محيط المحيط فأخذ عن القاموس الجمعين كليهما عفوة وعِفاء ولم يُصَحِّح ماصححه التاج وتبعه اقرب الموارد والبستان فنقلا ما نقله عن القاموس فامتدّ الخطاء في الجمعين معاً وبقي تصحيح الخطاء الأول محصوراً في التاج

(الثاني) في القاموس « السِّوار ككِتاب وغُراب القُلْب اي الحِلْية المعروفة ج أسْوِرة وأساوِر وأساورة وسُوْر (بضم فسكون وزان دور) وسُؤُور (بضمتين فسكون) كقُعُود (مصدر قَعَدَ)

وجاء التاجُ فأثبتَ واعترض . وقال ان السوار معرَّب دستوار . وان اساور جمع الجمع وهذا اعتراض اول ولم يذكر الجمع الذي يجب ان يكون اساور وارداً عنه وقال أساورة جمع إسوار لا جمع سوار . والإسوار

بمعنى السوار للحلية المذكورة واسم جنس لفريق من عظماء الفرس كالمَرْزُبان ولم يعيّن اي الاثنين اراد وهذا اعتراض ثانٍ . وقال ان سُوُؤْراً ورد عن ابن جنّي وان سيبويه قال : ان هذا جاءَ عن ضرورة . أي ان الاصل سؤُر ومدّ للضرورة الشعرية ولم يأتِ بمثال للأَصل ولا ذكر الأَصل ولا جاءَ بشاهد للضرورة(١)

فالغموض في هذا الحرف (سوار) يستلزم المباحث الآتية :

---

(١) لعله نَظَّرَهُ بيَعْقُوبَ ذكر الحَجَل فقد قالوا ان الواو فيه زائدة اي الاصل يعقُب فنقِل من الفعل المضارع الى العلم الجنسي كما نُقِل يشكُرُ وتَغْلِب ويزيد الى العَلَم الأُناسي . والنحاة يستشهدون لهذا المدّ ويسمُونه الإشباع بقول الشاعر

الله يعلم أنَّا في تلفتنا   يوم الفراق الى احبابنا صُوْرُ
وانني حوثما يثني الهوى بصري   من حوثما سلكوا ادنوا فأنْظُورُ

اي فانظُرُ . والعجب ان يروي التاج سُوُؤراً بالمدّ من صيغ جمع سِوار ولا يذكر سُؤُراً من تلك الصيغ . والاشباع يكون بالواو كما تقدم . ويكون بالالف . ذكر ذلك ابو البركات الانباري في كتابه نزهة الالباء في ترجمة الرياشي وقال منه بينا في بين في قول الشاعر

بينا تَعَانُقِه الكماة وروغه   يوماً أُتيح له جريءٌ سلفعُ

ومنتزاح في منتزح قول الشاعر

وأنتَ من الغوائلِ حينَ تُرْمَى   ومن ذَمّ الرجال بِمُنْتزاحِ

(الاول) الوارد عن اصل عربي أصيلٌ في لغة الضاد . والوارد عن اصل غير عربي دخيلٌ وما صحَّ ان يكون عربياً أولى مما نضطرُّ الى المجيء به من لغة اخرى . وامتداد جموع سِوار دليل قويٌّ على انه عربي . فهو يفوق في صيغ الجمع أمثال إكاف ولِحاف وغِطاء وهي من الصيغ العربية البحتة . والدخيل لا يبلغ قوة الاصيل . ولا يخفى ان كثرة الجموع قوَّة لا ضعف . فالذهاب الى ان سُوِاراً من اصل اعجمي لا يصحُّ إلاَّ بعد ما يمتنع ان نرجع باشتقاقه الى سار الاجوف او سأَر المهموز . وبحث هذا الرجوع طويل أُشير اليه لان هذا الموضع ليس موضعه وهو واجب على من يُؤَلِّف معْجَماً مثل التاج لا من عليه ان يبيّن غلطة او اكثر في صيغةٍ . وفي كَلِمَتي بيِّنة تهدي الباحث الى ان التاج لم يقُل قوله عن تحرٍّ مستوفٍ .

(الثاني) السوار كالوشاح والأُكاف جاءَ الضم والكسر في فائِه وهُمَا اما أصلان كلٌّ مستقلٌّ عن الآخر . او أصلٌ وفَرْع . واختلِف في هذهِ الصيغة اصيغة اسم آلة هي او اشبه باسم الآلة كما ذهب الى ذلك التاج . وانا مِمن يتبع الرأي الأَوَّل . ويجيء هذا الحرف في بعض الاسماء مثلَّثاً ففي المعاجم في مادة صون: الصَوان والصُوان والصِوان والصَيان والصُيان والصِيان وهذا اقرب الى الصواب فاسم الآلة الوارد بغير ميم في اوَّلهِ يكثر فيه التثليث ومن ذلك القَلْب والقُلْب والقِلْب وقد اورد المرحوم والدي في كتابهِ المنهاج السويّ الذي طبعتهُ

سنة ١٩٢٨ في ص ٦٣ احدى وعشرين صيغة من صِيَغ اسماء الآلة لم يوردها الصرفيون في باب اسماء الآلة .

فيُجْمَع سِوار بكسر السين على مثال حجاب ونقاب وعماد ولجام ولسان على أفْعِلَة مِثل أعمِدة وألسِنة وألجِمَة ... وقد أقر التاج هذا الجمع . ويُجمَع على أسْوُر مثل ألْسُن وأذْرُع في لسان وذراع . ولم يورد القاموس هذا الجمع ولا استدركه عليه التاجُ صراحةً ولكنه قال اساور جمع الجمع فلعلَّهُ اراد ان يقول أساوِر جمع أسْوُر كأضالِع جمْع أضْلُع وأراهِط جمع أرْهُط واكتفى بالايماء دون التصريح

ويُجمَع على سُوْر كما جاء لُسْن في لِسان وجُلٌّ جمع جِلال (١)

(١) في القاموس الجُلُّ والجَلُّ ما تلبسه الدابة لتصان به ج جِلال وأجِلَّة وجِلالات وأجلال . والذي اراه ان جِلالاً وجُلاًّ اصلان وإن جِلالاً كإكاف (برذعة البعير) يُجمَع على أجِلَّة وجِلالات وجُلّ وأن جُلاًّ كقُلْب يجمع على أجلال كأقلاب وجِلال كنُور على نِيار ونِوار . والقول بأن جِلالاً مفرَدٌ له دليلان . الاول القياس فهو كلِجام وعِنان وقِياد وزِمام . وفِعالٌ اسم آلة اكثر من فُعْل اسم آلة والكثرة دليل القوة والقلة دليل الضعف . فما اهملته المعاجم اولى بالذكر مما اوردته . الثاني الاستعمال فالناس يقولون ضع على الفرَس جِلالَها والأصيلة لا يعيبها جِلالُها . والمراد بِجلال مفرد لا جمع وما جاء في لسان الناس منقول عن الآباء وبما انه يوافق القياس فلا وجه لتخطئته

وقد أقرَّ التاج هذا الجَمْع ولم يرد في اقرب الموارد والبستان

وُيجمَع على فعُل بضمتين كحُجُب ونقُب ولُجُم وعمُد . ولم تورد المعاجم هذا الجمع وهو اشهر من سُؤُر وقد ورد في الشعر الفصيح قال المرَّار ابن المنقذ من شعراء المُفضَّليات

أملَحُ الناس اذا جرَّدتها غيرَ سمطين عَليها وسُؤُر

والمجيءُ بالهمزة في سُؤُر له وجهان . الأول : ان اصل المادة سأر وان الحرف جاءَ اولاً سُؤَاراً ثم خُفِّف كبير في بئر وذيب في ذئب . وشاع المُخَفَّف لخفَّتهِ حتى نُسِي الاصل . فلما جُمِع والجمع يعيد الاصل كموازين في جمع ميزان جاءَ سُؤُر في جمع سوار . والثاني : ان الأَصل سار وان الصيغة سوار بالواو أصلية وجيء بالهمزة بدلاً من الواو كما جاءَ مثل ذلك في أدؤُر وأثؤُب في أَدوُر جمع دار وأثوب جمع ثوب

فاهمل القاموس جمعَيْن وارِدَين في القياس واحدهما شهير جدًّا في وزن فِعال وهو سُؤُر وقد جاءَ في الشعر الصحيح (١) وفعُل وفعْل إمَّا اصل وفرع واما اصلان توأم اي يأتيان معاً في مفرَدٍ وجمع كنُصف ونُصْف وظفُر وظفْر وقُلُبْ وقُلْب في جمع قليب (البئر) والنظير كثير في هذا الباب

(الثالث) صِيغة فعال مثلَّثة الفاء ترد من الصِيَغ المشبهة باسم

---

(١) هل يصحُّ لنا ان نرفض سُؤُراً والقياس يقبلها والفصيح قالها استناداً الى ان المعاجم لم توردها

المفعول فهي بداءَةً مشتقةٌ ثمَّ تُنقَل الى اسم الجنس فتصير اسم جنس وهي إما ثلاثة اصول و إما اصلٌ وفرعان ولذلك جاءَ في بعض حروفها اصلان وفي بعضها اصل واحد وفي بعضها الاصول الثلاثة (١) ومن هذا الباب زُلال وفُتات وطَعَام وشَرَاب وبِساط و كِتاب و مِهاد اي مزلول ومفتوت ومطعوم ومشروب ومبسوط ومكتوب وممهود · والدليل على انها اولاً من الصيغ المشبهة باسم المفعول مجيء فعيل بمعناها فماء زُلال وماءٌ زليل واحد · وزليل بمعنى مزلول وفُتات خبز وفتِيت خبز واحد · وثانياً مجيء صيغ الجمع لهما معاً كما سيأتي معنا

ولما كان سوار اسم الآلة صار اسم جنس فقد تساوى مع اسماء الاجناس التي أصلُها من الصفة المشبهة فقد قبِل ان يجمع جمعها ايضاً · وقد نظَّر التاج النَّهار بطَعام والنهار اسم جنس منذ وضعه لم يُنقَل عن صفة مشبهة باسم المفعول

فيُجمع سِوار من هذا الباب على أَسوِرة كأبسِطة وأطعِمة وأشرِبة (٢)

---

(١) علَّل ذلك بان المعنى واحد واللفظ مختلف بناءً على ان بعضهم استخفَّ الضمة وآخر الفتحة وآخر الكسرة فجاءَ خُراج وخَراج وخِراج ومن هذا الباب صَداق بفتح وبكسر الأَول · والسقْط للجنين الذي تلقيه أُمه غير حي جاءَت فاؤُهُ مثلثة اي بالضم والفتح والكسر وهو بمعنى مسقوط فهو من الصفة المشبهة باسم المفعول

(٢) ويُجمع أشرِبة على أَشْرِبات قال حسان :

وعلى سُوُر كَكُتُب وبُسُط ونُهُر (جمع نَهار) وعلى فُعْل كَكُتْب وبُسْط

(الرابع) لما نقلنا اسم الالة الى اسم الجنس وازن ما هو من اسماء الجنس للحيوان كحِمار وغُراب وعَناق وعُقاب وحِصان وما جاء من المواد كصِباغ ومِداد

فيجمع اذن على أَسوِرَة كأَحمِرة وأَحصِنة وأَصبِغة وأَمِدة واغربة [1]. وعلى فُعُل كحُمُر وحُصُن وعلى فُعْل كغُرْب وعُقْب وعلى أَسْوُر كأَغْرُب وأَعْنُق وعلى سُوُور كحُمور جمع حمار وعنوق جمع عَناق وتكون هذه الصيغة صحيحة لا كما قال سيبويه [2] انها جاءت

اذا ما الأَشرباتُ ذُكِرْن يوماً فهُنَّ لطيب الراح الفداءُ

وجاء جمع أَندِية على أَنْديات روى التاج في مادة (خزي)

رزانٌ اذا حضروا الأَنديا ت لم يستخفُّوا ولم يَخزَوُوا

وليس بعيداً ان يكون جمع أَهِلَّة على أهاليل فيكون جمع أسوِرة على اساوير فلم يرد افاعيل في جمع فِعال ليقال ان اهاليل جمع هِلال لذلك قال التاج جمع هِلال على اهاليل نادر

(١) ويُجمع حُمُر على حُمُرات فيُجمَع سُوُر على سُوُرات

(٢) سيبويه على سمو شانه في النحو ليس هو كذلك في متن اللغة فقد عاب على بشَّار الشاعر جمعهُ نُوْناً على نينان ووقع بينهما العداء بسبب ذلك وبشار مُحِقٌ فنُوْنٌ كغُول وحوت وسور يجمع على نِينان كغِيلان وحِيتان وسِيران . وسُبحانَ من وسع علمه كل شيء

ضرورة ولم يُعلّل تلك الضرورة

ومِمَّا يجب ذكرُهُ ان مجرَّد الموازنة اللفظية لا يجعل المتوازنين في اطّراد قياس واحد وذلك لان الطوائف يجب ان تشترك بالوزن والمعنى مَعاً فان اشتركت طائفتان في وزن دون معنى فقد تتفقان في صيغ جموع وتختلفان في صيغ جموع اخرى فلم يأتِ السوير جمعاً لسوار كما جاء الحمير جمعاً لِحمار (١) . وأصغر وابيض متوازنان ولكن كلاً منهما من طائفة فيجمع أصغر على اصاغر واصاغرة ويجمع ابيض على بيض وبيضان وتجمع صغرى على صُغَر وتجمع أُنثى على إناث لا على أُنَث

ولأسماء الجنس صِيَغ جموع ترد لاوزان متعددة منها صيغة فُعْلان بالضم أو الكسر فسكون ففتحة فالف فنون تأتي في الثلاثي والرباعي حتى تتغلب هذه الصيغة على الصيغ الخاصة بالاوزان . من ذلك ان التاج اسم آلة نقل الى الجنس على قول . او اسم جنس وضعاً . وهو في الاصل تَوَج ثم أُبدِلت الواو بالف كما جاء ذلك في جار ودار وباب والجمع فيها بمقتضى الصيغة على أفْعال كأَجوار وأدْوار وابواب فحقٌ ان يأتي الجمع على اتواج قياساً على كل مفرد من باب فَعَل كأَسد وولد وقلَم وحجَر ولم تورد المعاجم هذا الجمع البتة وقد ورد في الشعر الصحيح قال جحدر ابن مالك العجلي قاتل الاسد في عهد الحجّاج الثقفي

(١) هذا القياس نادر والقياس الغالب جمع فَعِيل على فِعال كطويل وطِوال و كبير و كِبار

(حياة الحيوان الكبرى جزء ٢ ص ٢٦٦)

ايقنتَ أني ذو حِفاظٍ ماجدٌ من نَسْلِ أملاكٍ ذوي أتواجِ

فجمعت المعاجم تاجاً على تيجان كباب على بيبان وجار على جيران واكتفت به دون ذكر اتواج او اشارة الى هذا الجمع

ودليل ان فِعلاناً بكسر وضم صيغة جمع لاسماء الاجناس مجيئها من فَعْل كَلُحمَان في لَحْم وقِنوان في قِنو وذُئبان في ذِئب وغِيلان في غول وذُهبان في ذَهَب وجِرْذان في جُرَذ وبعِران وبعْران في بَعير وغِزلان في غزَال وذِرعان في ذِراع وسُودان في أسود وغِيطان في غائط وحوران وحيران في حائر بمعنى بُستان وفي حُوار ولد الناقة ساعة يولد وجمع يَهودي على يُهدان

ومما جاءَ في صِيَغ مادة سار سِيران وقيل انه جمع سُور وسور وسِوار سِيان في ان كلاً منهما اصلاً اسم آلة ثم نُقِل الى اسم الجنس فاذا كان سِيران جمعاً لسور كغيلان جمعاً لغول فسِيران جمعٌ لِسوار كحِيران جمعٌ لحُوار وذِرعان جمعٌ لذِراع

وقد يعترَض بأن تخصيص سِيرانٍ بسورٍ أولى . فأقول ان الواقع ينفي ذلك بدليل اشتراك حُوار وحائر في حيران واشتراك رزين ورَزَان في رُزُن واشتراك أتان (الحمارة) والأتُون في أُتْن وأُتُن واشتراك جليل وجِلال في أَجلَةٍ ومن يذهب الى ان الثلاثي اولى من الرباعي

بصيغة فِعلان عليه ان يأتي بالبينة[1] فسيران جمعٌ لِسوار ولم يرد في معجم

(١) ان جموع الغوط والغاط والغَيط غيطان وهو ايضاً جمع غائط . فالثلاثي والرباعي اشتركا في الصيغة الواحدة والنَّهار (ضد الليل) والنَّهر يُجمعَان على نُهُر وأنهار فالصيغة الواحدة قبلت ان يُجمَع عليها الرباعي والثلاثي معاً والنظير في هذا كثير فقد جمع القاموس رَزْناً ورِزْنَةً على رِزانٍ وجمع الشاعر رزيناً على رِزان (مادة خزي في التاج) قال الشاعر

رِزان اذا حضروا الأَنْدِيا م ت لم يستخفّوا ولم يُخزوُوا

ولم تورد المعاجم رِزاناً جمعاً لرزين وهو من القياس الغالب . ويجمع قديم على قُدُم كعتيق على عُتُق وكذلك قدوم (بمعنى مقدام) على قُدُم قال حسّان

لُيوثٌ إِذا غضبوا في الحرو ب لا ينكلون ولٰكِنْ قُدُمْ

وفي المعاجم ان القُدُم مفرد صفة للشجاع فلو صحّت هذه لكانت جُنُب وهي في الاصل جمع جنيب . وزعم المصباح ان قُدُماً جمع قدوم بمعنى آلة النجارة على أَنّ شعر حسان يأتي بقُدُم جمعاً لقدوم بمعنى مقدام والقياس يقبلهُ مثل صُبُر جمع صَبور ومجيء جمع قَدُوم اسم آلة وجمع قَدُومٍ صيغة مبالغة على وَزْنٍ واحد يتنافى مع حكمة اللغة فالخال بمعنى الشامة والخال بمعنى اخي الامّ يتفقان في اللفظ المفرد ويختلفان في صِيَغ الجمع . وهذا بحث لم يرد في معجم ولا في كتاب صرفي فعلى

ومن صيغ جموع الاجناس ما وزنه فتحتان فالف فكسرة فحرف قابل للاعراب يأتي لكل رباعي ثانيهِ ساكن واولهُ وثالثهُ متحرك فيأتي لبُلْبُل وجنْدَب وزِبرِج وأَضْلُع وأَيمن وإِصْبَع وقَشْعَم وأُصْغَر ومِسعر وضيغَم وللخماسي كسفَرْجَل وللسداسي كعنديلب مثل بلابل وجنادب وزبارج وايامن واصابع .. وسفارج وعنادل ومن هذه الطائفة يجيءُ أسوُر مجموعاً على أساوِر واحسب ان التاج اراد هذا ولكنه اوجز في البيان فظهر قولهُ غامضاً

ومن صِيغ جموع الاجناس ما يأتي بعد أَلِفهِ الثالثة كسرة ففتحة فتاء تانيث ومن هـذا الباب الاصاغرة والقشاعمة والتبابعـة والاكاسرة والقياصرة والمناذرة والغساسنة والازارقة والحنابلة والشوافعة والجعافرة والجراجمة والعمالقة والموارنة والخوازنة والمهالبة والاساقفة والبطاركة والملائكة والصياقلة والصيادنة والبيارتة والدماشقة والصعايدة والاحامرة والاساورة . وهذه الطائفة فسيح رحابها عديدٌ اوزانها ولأَوَّل نظرة نرى ان البرامكة جمع برمكي لا جمع برمك والمهالِبة جمع مهلّبي لا جمع مهلّب والجعافرة جمع جعفري لا جمع جعفر وهلم جرّاً والاساورة جمع

من يظنُّ في نفسهِ اقتداراً على وضع معجم ان يتجرَّد لهُ ويثبت بالدليل العلمي صِيغة جمع قَدُوم بمعنى مقدام وصيغة جمع قدوم بمعنى آلة النجَّار في قول الشاعر

فقلتُ اعيراني القَدُوم لعلني أَخطُّ به قبراً لأَبيض ماجِدِ

اسوار المفرد الذي بمعنى مَرْزُبان بدليل جمع مَرْزُبان على مرازبة[١] لا جمع أَساوِر جمع جمع سِوار لأَنَّ أَساوِر من صيغ منتهى الجموع واساورة من صيغ ما يوازن الافراد كعلانية وكراهية ورفاهية فالاساور ادلُّ على الجمع من أَساوِرَة والتاء التي تدخل الجمع لم يرد قول انها تأتي للتصغير مثل تاء ماءَة في ماءٍ وشهدة في شَهْد

وقد جاءَ هذا الجمع مقروناً بجمعين هما ملائك وعماليق فجاءَ مع ملائك ملائكة ومع عماليق عمالقة والذي اتلمَّحه ان ملائكة جمع ملأَكي لا ملاك (مَلَك) وعمالقة جمع عمليقي لا عمليق وعندي ان قول القائل عمالقة اتت عن عماليق لا صحة له[٢] فاذن يكون لنا جمع تلميذ واستاذ تلاميذ واساتيذ واما تلامذة واساتذة فعلى النسبة كيعاقبة وجراجمة اي جمع يعقوبي وجرجمي[٣] وقد وجد المتكلمونَ تلامذةً

---

(١) قال امية ابن ابي الصلت الثقفي في مدح سيف ابن ذي يزن

بيض مَرازِبةٌ غُلْبٌ أَساورةٌ أُسْدٌ تُرَبِّبُ في الغيضاتِ أَشْبالا

(٢) اصل الاساورة اساوير والتاء عوضاً عن الياء كالزناديق والزنادقة . مادة سور في محيط المحيط نقلاً عن التاج روايةً عن ابي عبيد وعن الاخفش وانا ارى زناديق جمع زنديق وزنادقة جمع زنديقي

(٣) اليعقوب يجمع على يعاقيب ولا يجمع على يعاقبة والجرجميُّ يجمع على جراجمة ولا يجمَع على جراجم واليعقوبي المنسوب الى متابعة شريعة يعقوب البراذعي واليعقوب ذكر الحجل

اخف لفظاً من تلاميذ فحسن عندهم الاكثار منهـا وكذلك وجدوا الاساتذة اخف من اساتيذ · وليست الاساورة جمع اسوار كما زعم التاج ولا جمع جمع لسِوار · فالاساورة جمع إسواري وجمع أُسوار اساوير كخلخال وخلاخيل وهذا الوزن يقبل جموعاً مفرداتها من اوزان شتى كعُصفور وسِرْحان وعِقْبان (جمع عُقاب) وأحيان (جمع حين)[1] فتقول عصافير وسراحين وعقابين واحايين وليس هنا موضع استقصاء مفردات هذا الجمع ولكنه موضع بيان ان التاج لم يعرفه جمعاً لاسوار وان المعاجم كلها خلت من هذا الجمع

(الثالث) في القاموس في مادة (شتو) الشِتاء جمع شَتوَة او هما بمعنى ج شُتِي (اي جمع شتاء على شُتِي كحمار على حمير) وأشْتِية

وفي مادة (قَبو) القَباء بالفتح (كسحاب) من الملابس ج أقْبِية وتعقّبهُ التاج فقال القَبْو الطاق المعقود بعضهُ الى بعض وجـاء محيط

(١) ومن ذلك اصحاب جمع صاحب فجمعه اصاحيب وزَيتون وجمعه زياتين وأهِلّة جمع هِلال فجمعه اهاليل وحَيزُوم وجمعه حيازيم وإنجيل وجمعه اناجيل وهذا بحث فسيح المدى وقد جمع التاج أبعِرَة على أباعر وأباعير والصواب ان ابعرة يجمع على اباعير لا غير واما أباعِر فجمع أبْعُر مثل أطرُق جمع طريق وأضرُح جمع ضريح والخروج عن القياس في المعاجم كثير ليؤتى بالشذوذ والقياس غير خفي عند من يريد ان يجرِبَهُ

المحيط فذكر عبارة التاج وقال القَبْو جمعه على أقبية . وفي المصباح القبو معروف وجمعه أقباء

وفي مادة (بهو) من القاموس البَهْوُج أبهاء وأَبْهٍ وبِهِيٌّ وبُهِيٌّ وفي مادة (صنو) من القاموس الصَنْوُج صنوٌّ مثل نَحْوٍ ونُحُوٍّ . فلنا في نقد هذهِ الكلمات الصِنْوان ما يأتي :

التاء في شَتْوة ليست أصلية كالتاءِ في نَعْجة ولا للنقل الى جنس آخر كتاء حَرْبَة ولا للوحدة كتاء طَلْحَة وانما هي تاء تأنيث للتصغير كتاء شَهْدة في شَهْد أو تعظيم كتاء صَخْرة في صَخْر وسواءٌ كانت للتعظيم او للتصغير فإنَّ الأَصل شَتْوٌ وهذا الاصل مَصدر نُقِل من المصدرية الى اسم جنس كالدَّيْن والبيع والجمع في هذهِ الطائفة الدُيون والبُيوع فإذن يكون الجمع شُتُوًّا وبالإعلال صار شُتِيًّا

وشَتْو وقَبْو وبَهْو وصَنْو طائفة واحدة ويجيءُ الجمع فيها على أَفعُل وفُعُول . فيجيءُ اذن شُتُوٌّ وقُبُوٌّ وبُهُوٌّ وصُنُوٌّ واذا أُعِلَّت جاءَ شُتِيٌّ وقُبِيٌّ وبُهِيٌّ وصُنِيٌّ واما بِهِيٌّ فانما هو لُغة في بُهِيٍّ كجِثِيٍّ لغة في جُثِيٍّ جمع جاثٍ والاصل جُثُوٌّ مثل وُقُوف جمع واقف

ويجيءُ ايضاً على أَشْتٍ وأَقْبٍ وأَبْهٍ وأَصْنٍ والأَصل أَبْهُوٌ تطرَّفت الواو فقُلِبَت الفًا واستُبدِلت ضمة ما قبل الياء بكسرة لمجانستها وجيء بالتنوين وهو تنوين التمكين كتنوين قاضٍ فالحرف أَشْتٍ في رَفعٍ وخفضٍ وأَشْتِيًا في نَصْب ولم تذكر المعاجم من هذا الجمع

غير أبْهٍ وهذا من القصور الذي يشوّه قياس اللغة

وصحّ أقباءٌ كما ذكر المصباح وأَبْهاءٌ كما جاءَ في القاموس لأن قبواً بمعنى مقبيّ كنسلٍ بمعنى منسول والجمع على أفعال كأَنسال وأنجال وأوْضاع فصحّ ذلك في هذين ولم يصحّ في شَتْو و صَنْو وقد يصحُّ في شَتْو بمعنى شاتٍ فيكون على مثال سدٍّ فانه يُجمَع على سدود وأَسْداد

وجاءَ في الشتَو والقَبو الشتَّوة والقبْوة للتصغير كما هو الأَصل ولَمْ يرد البهوَة ولا الصنوَة فجمع شتوة شِتاء كما هو القياس في نعجة وشهدة على نِعاج وشِهاد وجمع قبوَة على قِباءٍ وجمع الجمْع على أشْتِية وأقبية ولنا من ذلك أنَّ القاموس اصاب في جمعه شِتاءً على أشتيةسواء كان شتاءٌ جمعاً لشتوة او مصدراً نُقِلَ الى العلَميــة لفصل مشهور من فصول السنة[1] ففِعال المفرد يُجمَع على أفعِلة كسِقاءٍ وأسقِيَة وسِوارٍ وأسوِرَة وكذلك فِعال الجمع كأجرِية جمع جِراء وقد سبق لنا بحث هذه الطائفة في بحث سِوار . وأما جمعهُ شِتاء على شُتيّ فمن اختيار الوارد قليلاً وإِهمال الوارد كثيراً والاولى ان يُذكَرا معاً او ان يذكر الاشهر ولكنّ القاموس ترك شَتْواً فلم يبقَ له سبيل الى جمعهِ وهذا الترك خلَلٌ . وكان عليه ان يذكر صُنِيًّا كما ذكر صنوًّا وان يذكر

(١) أُختلِف في ضِياءٍ فقيل هو مفرَد جاءَ اصلاً مصدراً لضاءَ مثل إِياب مصدر آبَ ثم نقِل الى الجنس وقيل هو جمع ضَوْء مثل سِياط جمع سَوْط ويُجمَع على أضْوِية سواء كان مفرداً او جمعاً

بهوًا كما ذكر بُهِيًّا وكيف يكون بَهوٌ وصنو مِثْلَين وجمع بَهو بُهِيّ وبُهِيّ وجمع صنو صُنُوّ وان محيط المحيط لم يصب في جمعه قبواً على أقبية فهذا الحرف جمع جمع قبوة وان المصباح اصاب في جمع قبو على أقباء وكان عليه ان يذكر قُبِيًّا فان أقْباءً جمع بمقتضى المعنى وقُبِيًّا جمع بمقتضى اللفظ وقد جاءَ بُيوع في جمع بَيْع بمعنى مَبيع (مبيوع) وهو على اللفظ لا على المعنى

ومن هذا النقد الوجيز يظهر ما في المعاجم من تقصير في تتبُّع الحروف والعودة بها الى قواعدها وإهمال القواعِد التي تأتي الحروف مفردات وجموعاً بمقتضاها فلا يصحُّ لنا ان نقبل اقوالها الا بعد تمحيصها. اما اقوال الفصحاء فعنها تأتي القواعد والضوابط فيجب ان نحتفظ بها ونقِرَّها في مواضعها. وعن تتبُّعها جاءَ المرحوم والدي بعلم المباني الذي جئتُ بهذهِ النقود الثلاثة على ما نَصَّه فظهر ما ظهر من الدقائق التي لا ينكر فائدتها كل منصف ويتعذَّرُ على كل عالم ان يُنشِيءَ معجماً ضابطاً للصحاح نافياً لغير الصحاح خلوًّا من الاستناد اليه

الفصل السادس

بعض الكلام الصحيح الذي خلت منه المعاجم أثبتهُ من هم ارسخ قدماً في متن اللغة من أصحاب المعاجم الاعاجم لان لهم ملكة العروبة بما انهم من صميم العرب

أوَّل علم عمَد العرب الى وضعهِ لحفظ لسانهم على صحتها علم النحو فإن أساسهُ وُضِع في عهْد الخلفاء الراشدين ونسب كثيرون وضعه

الى الخليفة الرابع وانه وَضَع القاعدة الأولى منه ودعا اليه ابا الأسود الدؤلي وأوقفه عليها وقال أنحُ هذا النَحو وبكلمته هذهِ سُمّيَ هذا العلم بالنحو

وأوّل من اتجه رأيهُ في لغة الضاد الى متن اللغة الخليل ابن احمد[١] في صدر عهد الخلافة العبَّاسية فعاصر السفَّاح والمنصور . فمتن اللغة متأخر عن النحو في تدوينه وتلقينه وتأصيل قواعدِهِ زمناً طويلاً كان علم النحو ينمو فيه نمواً سريعاً فترتبَّت قواعِدُهُ وتواردت شواهِدُهُ وشرح علماؤُه تلك الشواهد فجاءَ في المنقول عنهم الجلاءُ عمَّا فيها من القول الغريب . ومن ذلك الغريب كثير من الكلمات الصحيحة الفصيحة التي لم توردها المعاجم فماذا يكون حكم تلك الكلمات

ان انكر عليَّ احدٌ ان المعاجم خلت من ذلك الكثير فاني اورد له شاهداً يؤيد قولي . وهو أن النحاة استشهدوا بقول سالم ابن دارة[٢]

انا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عارِ

(١) من سنة ١٠٠ — ١٧٤ هـ وهو سيد اهل الادب قاطبة في علمهِ وزهدِهِ والامام في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله كان من تلاميذ ابي عمرو ابن العلاء وأخذ عنهُ سيبويه وغيره من الايمة» مقدمة فقه اللغة طبعة بيروت سنة ١٨٨٥

(٢) خزانة الادب (جزء ١ ص ٥٥٧) للعلامة البغدادي طبع مصر بالمطبعة الميرية ببولاق

على ان الحال تأتي موكدة لمضمون جملة قبلها وهذا البيت من قصيدة جاءَ فيها «احفظ قلوصك واكتبها بأَسْيار» فقالوا الأَسيارُ جمع سير فجاءَ في الصحاح والمصباح ومختار الصحاح والقاموس والتاج جمع سير على سيور ولم يُكسَّر على سواه واغفل الاساس جمع سير فلم يذكر سيوراً ولا اسياراً

وسير اسم آلة كَسَيف يُجمَع على سُيور وأَسيار وأَسْيُر مثل سُيوف وأَسْياف[1] وأَسْيُف فالقياس يقبل اسياراً والكلام الفصيح جاءَ بهِ والنحاة اوردوه وعيَّنوه ولكن المعاجم اهملته فما حكمُهُ اذن[2]

---

(١) جمع سيف على اسياف وارد كثيراً ومنه قول حسَّان

فقمنا باسيافنا دُونَهُ نجالد عنهُ بُغاةَ الأُمَم

وقولهُ.

لنا الجفنات الغرُّ يلمعنَ بالضحى واسيافنا يقطرنَ من نجدةٍ دَما

(٢) جاءَ في الجزء الاول من خزانة الادب للبغدادي (ص ١٢٦) «الرُّدُف بضمتين جمع رِدْف بكسر فسكون والرِدف هو الذي يجلس على يمين الملك فاذا شرب الملك شرب الردف قبل الناس» والمعاجم ذكرت رِدفًا بالمعنى الوارد آنفًا وجمعته على أرْداف ولم تجمعه على رُدُف وكلا الجمعين صحيح والقياس يقبلهما فهل ننكر على البغدادي جمعه لأَن المعاجم لم تُورِدْهُ

بل اذا بحثنا بحثًا دقيقًا وجدنا الرِدْفَ لفظًا لَهُ معانٍ منها الرِدْف

ان قلنا هذا مما يصحُّ اهمالُهُ او مما يجب طرحهُ اذن يعترضنا علماءُ النحو وانكروا علينا ان نهمل ما روته ايمتهم وهم في متن اللغة ارسخ قدماً من اصحاب متن اللغة الاعاجم

واذا قلنا وجب جمعه فالقائل ان يُستَغنى عنه لانه فلتة من شاعر بدوي اتى بما لا يُقِرُّهُ علم ناضج او اطِّلاع وافٍ واستفتاؤه في هذا الشأن لا يصحُّ فهو ممَّن يجب ان يتعلَّموا لا ان يُعلِّموا وان يستفتوا لا ان يُفْتوا ·

وكيف يكون ابن دارة اومن هو مثله حجةً في آداب اللغة كلها من صرف ونحو ومعانٍ وبيان عند النحاة وأضرابهم الصرفيين والمعانيين والبيانيين فتُبنَى على اقواله قواعدُ في النحو والمعاني والبيان وهو ليس حجة في متن اللغة فلا يُقبَل قولُهُ الاَّ اذا اقرَّهُ صاحب المعجم الدخيل الذي جاءَت الأَدِلَّة العديدة الراهنة على انه ليس في كل روايتهِ على صواب ·

بمعنى العجز والكفل وهو المشهور بين الناس والردف بمعنى صحيب الملك · ويأتي بمعنى الراكب خلف الراكب وكل ما تبع شيئاً وتَبِعة الامر · ومن الواجب ان يكون لكلِّ معنى جمع خاص ولكن المعاجم لم تاتِ بتلك الجموع وابقت هذا العمل لمن يريد ان ينشىء معجماً جامعاً ضابطاً

الفصل السابع

المعاجم تعارض كثيراً قواعد علم التصريف

العلوم التي تتوارد لخدمة اللغة يعين الصِنوُ صِنوَهُ ولا يعارِضهُ فالمعاني والبيان لا يعارضان النحو بل نرى المعاني يأخذ دقائق النحو فيُسهب في الجلاء عنها ويأخذ دقائق علم الصرف فيكشف ما هو خافٍ منها · والصلة بين النحو والمعاني لا يجهلها مَن له بهما معرفة والصلة بين الصرف والمعاني يعرفها من له في المعاني ضلاعة مثال ذلك ان الفرزدق قال معزّياً الحجاج ابن يوسف الثقفي

ان الرزيئة لا رزيئة مثلها فقدان مثل مُحمَّدٍ ومُحمَّدِ

فعيب عليه قوله «محمدٍ ومحمدِ» فاذا باهل المعاني يوضحون صحة هذا التعبير هكذا: عزّى الفرزدق الحجاج بابنه محمد وباخيه محمد ابن يوسف وكان من قِبلهِ والياً على اليمن فذكر محمداً ومحمداً لان كُلاً منهما له شأن خاص بهِ ولو قال مثل المحمَّدين لكانا في شأن واحد وهذا القول اقلُّ بلاغة من قولهِ مثل محمَّدٍ ومحمَّدِ

ويصحُّ التخريج من وجه آخر لو كانت التعزية بمحمد واحدٍ بأنَّ الرزيئة ان محمداً بلا مثيل وان محمداً فُقد وهذا المعنى يصح عند البيانيين ولكن الفرزدق لم يرده لانه عزّى بمحمَّدين لا بواحدِ

فعلى علم متن اللغة ما على علم المعاني فيجب ان يُوازر التصريف لا أن يعارِضهُ وهذا الواجب لم يقم بهِ اصحاب المعاجم فجاؤُوا بما

يعاكِسهُ على حين يؤيد العِلمانِ الصحيحانِ . كُلُّ واحدٍ صِنوَهُ كالعالِمينَ المُتبحِّرِين فانهما يتوافقان في الحقيقة الراهنة ولا يتناكران

فكان من الواجب ان تأتي نصوص المعاجم محققة للقواعد التي قام عليها علم الصرف ولا يصحُّ لها ان تعارِضها . ومَن امعن النظر في ما اوردته المعاجم وما اقرَّته قواعد الصرف يجد بين الفريقين تعارُضاً لا توفيق بينهما . فإن قضينا للمعاجم على تلك القواعد وجب علينا استبدالها لأنَّها مختلة والمختلُّ يجب استبدالهُ بصحيح . واذا قضينا للتصريف على المعاجم قضينا للنظام على الفوْضى والعلم على الجهل والحقيقة على الوهم ووجب تصحيح ما في المعاجم من الخَلَل

وان قيل كيف تعارض المعاجم قواعد الصرف أجيب :

الصرف يضع المزيد تابعاً للمجرَّد فالمزيد الواوي من اجوف وناقص تابع للمجرَّد الواوي من اجوف وناقص والمزيد اليائي من اجوف وناقص تابع للمجرَّد اليائي من اجوف وناقص فارعوى من مزيدات رعا يَرعُو رَعواً لا من رعى يرْعَى رَعْياً وعلى هذا الاساس يجب ان يجي إخزَوَى من خزا يخزو خَزْواً لا من خَزِي يخزى خِزْياً وخَزَّى والقاموس جاءَ باخزْوَى من مزيدات خَزِي لا من مزيدات خزا . ونظَّر التاج اخزوى بارعوى وهذا واوي ولم يعترض على القاموس ونقل محيط المحيط والبستان عن القاموس وهذا النقل من الجهل الواضح في علم الصرْف ولو تأمل متأمِّل تنظير التاج لظهر له خطاء القاموس

ومتابعة التاج ومحيط المحيط والبستان له في هذا الخطاء وهو لو صدَرَ من تلميذ لعيبَ عليه فكيف وهو من إمام بل من ايمّة · فان كان ما ذهبت اليه المعاجم صحيحاً فالقاعدة الصرفية ليست بصحيحة وان كانت القاعدة صحيحة فالمعاجم جاءَت بخطاء لا يُغتفَر · على ان اللسان ذكر ارعوى وعدَّها نادرة ولم يذكر اخزوى ولا اجأوى وهما اختا ارعوى

الصرف يأتي بقواعد مطردة واصحاب المعاجم يفسدون صحتها لجهلهم القياس مثال ذلك :

جاءَ الحرُّ ضد البرد فقال القاموس يجمع على حرُور وأحارِر فجاءَ التاج وقال على غير قياس من وَجهَين احدهما بناؤُه والاخر تضعيفه قال ابن دريد لا اعرف ما صحتهُ وكذا نقله الفهري في شرح الفصيح (فصيح ثعلب) عن الموعب والعالم والمخصص وهم نقلوا عن ابي زيد انه قال: «وزعم قوم من اهل اللغة ان الحرَّ يجمع على احارِر ولا اعرف صحتهُ قال شيخنا وقال صاحب الواعي ويُجمع احارّ اي بالادغام» اه اقول حرٌّ كَكفٍّ ويجمع كَفٌّ على كُفُوف وأكُفّ بمقتضى القياس فيُجمَع حرٌّ على حرور (ذكرت المعاجم هذا الجمع) وأحُرّ وهذا على وزن أَضْلُع فيجمع على أحارر كأضالِع · واما فكُّ الادغام فلغة ومنها جاءَ قول قعنب ابن ام صاحب

مهلاً اعاذِلَ قد جرَّبْتِ من خُلُقي ... أَني أجودُ لاقوامٍ وإن ضَنِنُوا

فما قاله اولئك الايمة من عدم معرفة صحته يظهر وجهه لمن عمل

بالقياس . فنقل محيط المحيط والبستان عن التاج دون تدبُّر بما يصحُّ كأنَّ صنْعَ المعجم نقلٌ بلا بصيرة وليس هذا شأن العلماء ولا يقوم على اكتاف هؤلاء العلماء وامثالهم بنيان صرح علمي راسخ

ثم الصرف يجعل المفرد اساساً والجمع بناءً عليه ولا بناءَ إلاَّ على اساسٍ فحيثما وُجد جمع وجب ان يكون لهُ مفرد او تعليل مقبول لمجيء الجمع رأساً دون مفرد (١) . اما المعاجم فاوردت أشتات الجموع على صيغ عديدة ولم تذكر مفرداتها وعدَّ الجاسوس على القاموس مئة جمع ونيفاً جاءَت في القاموس على وَزْن فعُل دون ان يذكر لها مفرداً مثل نُطُس الاطباء وعُسُل الصلاَّح من الناس والصُّلُج الدراهم الصحاح (٢) ووزن

(١) مثال ذلك انه أُطلِق على حي من تغلب اسم الاراقم لان ناظراً نظر اليهم وهم تحت الدثار وهم صغار فقال : كأن اعينهم اعين الاراقم فلَجَّ عليهم اللقب ولا يقال لاحدهم ارقم وفي القاموس انه يقال

(٢) من ص ٢٠٧ الى ص ٢١٠ في الجاسوس . فمن شاءَ ان يعرف هل في طاقته ان يضع معجماً صحيحاً ان يعمد الى تلك الجموع ويعيد كُلاًّ منها الى مفرده او ما يصح ان يكون مفرده وبما ان تلك المفردات غير واردة في كُتُب اللغة ولا في اقوال الفصحاء فلا غنى عن الرجوع بها الى القياس ولا يصحُّ المجيء بالقياس إلاَّ بعد معرفة خصيصة كل وزن يجيء جمعه على فعُل . ومن عجز عن ارجاع تلك الجموع الى مفرداتها فهو اعجز عن ارجاع كثير من الجموع التي لم تُذكَر مفرداتها

فُعُل بضمتين من جموع القُبُل (جمع قبيل) فيكون لفعُول كصُبُر جمع صَبور وفعيل كقُلُب جمع قليب وفِعال كأُتُن جمع أتانٍ وفُعال مثل أُيُم جمع أيام وفِعال كحُمُر جمع حمار و فَعيلة كخُرُد جمع خريدة وفاعل كجُهُل جمع جاهل و فَعَلَة كأُكُم جمع أَكَمة وَفَعَل كوُثُن جمع وَثَن وفَعْل كنُهُر جمع نَهر وفِعْل كرُدُف جمع رِدف و فَعِل كنُمُر جمع نَمِر فأنى نعرف مفردات تلك الجموع

وليس ذلك شأن القاموس وحده فالبستان وهو معجم حديث ذكر في الجموع الخُرُوعَ والخرائع والخراويع ولم يذكر لها افراداً مع سهولة ردّ هذه الجموع الى افرادها بمقتضى القياس فالخُرُوع جمع خارع[1] او خارعة كجلوس جمع جالسة والخرائع جمع خريعة كالشرائط (جمع شريطة)

وجاء في البستان الخريعة دون ان يضم اليها جمعها فان كان يعرف الخرائع جمعاً لخريعة فلماذا لم يجعلها معاً في سطرٍ واحدٍ كأصلٍ وفرعه الى اصولها فلا يصحّ له ان يتصدّى لوضع معجم

(١) صفة للانثى دون الذكر كالكاعب والناهد والطامث ويجوز اثبات التاء وتجمع خارع وخارعة على خُرّع أيضاً كحائض وحائضة على حيَّض قال حسّان (ديوانه ٦٣)

ذهبت قُريشٌ بالعلاء وانتمُ تمشونَ مشيَ المومساتِ الخُرَّعِ

ولم تذكر المعاجم خُرّعاً مع ان القياس يقبلها والفصيح اوردها

وهذا شأنه كقوله الخارف حافظ النخل ج خُرَّاف وان كان يحسب كل واحدة منهما مستقلَّة عن الأخرى فأية بينة له على ذلك . وكيف يصحُّ له ان يجعل الخريع كنديم — العصفر — والمرأة التي لا ترد يد لامسها - والمشفر المتدلي . معاً في سطر واحد وعلى هذا الترتيب والعصفر والمشفر من اسماء الجنس وبمعنى المرأة صفة من صفات النساء . وكيف مرَّ بهذه المفردات ولم يذكر لها جمعاً او جموعاً وكلٌّ منها قابل للجمع وهو نفسه جمع تَلِيلاً بمعنى عنق على أَتِلَّة وتُلُل وبمعنى قتيل على تَلَّى (١)

فالخريع بمعنى العصفر اسم جنس كالورد والريحان والواحد منه خريعة فهو كالنسيم اسم جنس وواحدهُ النسيمة وكما يجمع نسيم على أَنْسام (٢) يُجمَع خريع على أَخراع وكما تجمع نسيمة (لا نسيم) على

(١) في القاموس التلُّ بمعنى الكومة من الرمل والرابية ج تِلال والتلُّ الوسادة جمعها أتلال . والفَرْع من المرأة شَعرُها وجمعه فُروع ومجرى الماء الى الوادي جمعه فِراع فحينما يجيء لَفظٌ واحد لمعنيين مختلفين يجيء لكل معنى جمع خاصٌّ . وهذا ما كان على صاحب البستان أن يتقيَّد به فيجيء بثلاثة جموع لمعاني خريع الثلاثة ولكنه لم يفعل لأنه ناقل لا ذو ملَكة فحينما لم يجد ما ينقله توَقَّف

(٢) جمع القاموس نسيماً على انسام واقرَّه التاج ولم يجمع نسيماً الصحاح والمصباح والمختار وقد جاء في الاساس

سقياً لها وحبَّذا نِسامُها لو كان لي مُيَسَّراً كلامُها

نسائم جُمعت خريعة على خرائع . وخريع بمعنى المرأة جمعها على خُرُع لان هذه الصيغة تكثر في جمع صفات المرأة فتجمع رَداح على رُدُح ونصَف من صفات المرأة على نُصُف ويجمع النَّصَف من صفات الرجل على أنصاف ونَصَفين ونجمع عانس من صفات الإناث على عوانس وعُنْس (وعُنْس وعُنُس واحد) وتجمع على خرائع لان فعيلاً بمعنى فعيلة فرع عنها كما ان كاعباً فرع عن كاعبة وجمعها كواعِب . ويجمَع خريع بمعنى المشفر على أخرِعة لأن هذا الجميع يكثر في اسماء الجنس كقليب على أقْلِبَة وتليل على أتِلَّة كما ورد آنفاً(١)

فجاء لفظ نسام هنا فظنَّه محيط المحيط جمع نسيم مثل صحاح جمع صحيح والأوجه ان يكون مصدر ناسم او جمع نَسَمَة كجِمال جمع جَمَلة واما انه جمع نسيم فيحتاج الى تنظير وليس النسيم من طائفة صحيح و كريم ورفيع وامثالها .

(١) القليب يذكَّر ويؤنَّث فقال بعض العلماء جمع المُذكَّر على أقْلِبَة وجمع المؤنَّث على قُلُب وقُلْب ولم يَقُل ذلك إلا عن انه رأى فَعيلاً للمؤنث يجمع على فُعُل وفُعْل كثيراً وفُعُل مما يجمع عليه المذكر والمؤنث معاً كفُعَّل فهو للمذكر مثل ساجد وسُجَّد وزائر وزُوَّر وللمؤنث مثل حائض وحُيَّض . وخريع بمعنى المرأة يصح ان يكون اسم جنس والواحد منه خريعة كشعير وشعيرة وسفين وسفينة ويصح ان يكون من باب مُرضِع ومرضعة اي هي حين وجودها بالفعل خريعة .

وجمع خِرواع على خراويع كشِملال على شماليل . فان كان هذا الاهمال عن عمد فالمقصود بقاء الطالب في حَيرة وان كان عن غير عمد فمن يعجز عن ان يعيد هذه الجموع الى افرادها او أن يجيء بجموع لهذه الافراد لا يصحُّ له ان يؤلف معجماً . ومن يقول ان تلك المفردات أمر جمعها ظاهر لا يحتاج الى تفكير فهو يقول ما يعلم في نفسه انه قول باطل فالتمييز بين جموع خَرِيع لا يقدر ان يعرفه إلاّ امام مُجتَهِد لا ناقل عن سواه كما نقل البستان عن محيط المحيط . واذا كان جمع خريع سهلاً على كل طالب فما وجه ان يورد البستان الجالس اسم فاعل من جلس واي شادٍ (٤) في اللغة يغيب عنه هذا الحرف

فقد ذكر البستان هكذا « الجالس اسم الفاعل » ولم يورد له جمعاً على الإطلاق على حين يورد محيط المحيط «الجالس اسم الفاعل ج جُلُوس وللجالس جموع عديدة لم تُحسِن المعاجم ضَبْطها والكلام فيها يطول وبما أن هذا المقال طال اشير الى هـذا الاضطراب واذكر ان جلوساً جاء للجالس وللجالسة معاً قال الفرزدق في جمع جالس

فاصبحتُ في القوم الجُلُوس واصبحت مغلقةً دوني عليها دساكِرُهْ

وحين وجودها بالقوة خريع وتجمع حينئذٍ على خُرُع مثل مدينة ومُدُن وجزيرة وجزُر ولا تمتنع خرائع مثل مدائن وجزائر

(٤) الشادي من له بعض المَلَكة ويقابله البادي وهو من أَخذ يطلب المَلَكة

وروى التاج في مادة غدر جمع جالسة في قول الشاعر

في مضر الحمراء لم يَتْرُكِ غدارة الاّ النساءَ الجلوس

ولاضطراب نص" القاموس زعم محيط المحيط ان جلاَّساً جمع جليس وانما هو جمع جالس مثل صُلاَّح جمع صالح وفُجَّار جمع فاجر . ومن يستطيع ان يهتدي بنفسه الى جموع جالس لا حاجة له الى معجم يذكر له ان جالساً اسم فاعل . ومن لا يهتدي من نفسه الى جموع جالس وجب على من يؤلف معجماً ان يجيء له بتلك الجموع

وكم ذكرت المعاجم مفرداً ولم تقسه على نظيرهِ فامسكت عن بيان جمع له كما ذكرت إِكافًا على وزن وِشاح وسِوار ولم تذكر له جمعاً والصرف يقول الطائفة الواحدة تتساوى في صِيَغ جموعها فجمع إِكاف أَوْكِفة وأُكُفْ وأُكْف قياساً على وِشاح واما اذا قيس إِكاف على سِوار فجموعهُ اوفر عدداً كما سبق الجلاء عنها في الفصل الخامس

فعلى من يريد ان يتثبت من صحة نصوص المعاجم ان يحسن الإِمعان في قواعد الصرف لكي يكون على بيّنة مما جاءَ فيها صواباً وخطاءً وعلى من يؤلِّف في متن اللغة اولاً ان يحذق فن الصرف . ثانياً أَن يجمع في صدرهِ كثيراً من اقوال الفصحاء لا ان يضع معجماً او مُعْجَمَيْن فيأخذ عنهما دون ان يجعل القياس رائدَه . ثالثاً ان يقف على قواعد علم المباني الذي مَدارُهُ على كيف يتمشى القياس عاماً او غالباً او قليلاً او نادراً وتعليل كل صيغة ونوع . رابعاً ان يتقن فن التخريج الذي

طبعتُ فيه كتابين الاول لوالدي واسمه المنهاج السوي في التخريج اللغوي والثاني لي واسمه اللؤلؤ المنضود وفيهما من الدقائق ما خلت منه كُتُب المتقدمين والمتأخرين كما شهد بذلك المرحوم الاستاذ جبر ضومط وليكن عنده من المعاجم والدواوين والاسفار الجامعة كلام الفصحاء ما يستطيع جمعه وتأمُّله برَوِيَّة

الفصل الثامن

الفصحاء الذين ورد كلامهم حجة في ما اثبتته المعاجم هم الذين جاء في اقوالهم الكلام الصحيح الذي خلت منه المعاجم

ان معظم الفصحاء الذين اقتبس اصحاب المعاجم من اقوالهم ما عدُّوه بيِّنات راهنة على صحة ما يوردونه هم انفسهم اصحاب ذلك الكلام الفصيح الذي خلَت منه المعاجم فالنابغة الذبياني الذي جئتُ بِكَلِمَتَيه انهارِ وصُخَّد هو الذي استشهد النحاة في باب التنوين بقوله

افد الترحلُ غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأَن قدِن

وبهذا القول في باب الجزم بلمّا . واُستَشهَدَ بقوله

وقفتُ فيها أُصيلالاً اسائلها عيَّت جواباً وما بالدار من أحدِ

اللغويون في اصيلالاً وعيَّت . والنحاة في دخول حرف الجر الزائد (من) على المبتدا النكرة . وعمرو ابن معدي كرب الزبيدي الذي جاء في كلامه تَبَدَّى بمعنى برز كثيراً او مرة بعد مرة هو الذي استشهد الصحاح والاساس والتاج في مادة يَنَع بقوله

كأنَّ على عوارضِهِنَّ راحاً يُفَضُّ عليه رُمَّانٌ يَنيعُ

فهو اذا كان ثقة في ينيع ثقة ايضاً في تبدَّى · وان يكن غير ثقة في تَبَدَّى فغير ثقة ايضاً في ينيع · وان قِيلَ ان تبدَّى خارجة عن القياس · قلتُ اين الدليل · فمجرَّد الادعاء بدون دليل لا يصحُّ · والعلماء يدعون علم الصرف بعلم التصريف ايضاً والمزيد ادلُّ على الكثرة من المجرَّد فتبدَّى ادلُّ من بدا وقد جاءَ في كلام الفصحاء كقيس ابن الخطيم في قوله

تَبَدَّت لنا كالشمس بين غمامةٍ بدا حاجِبٌ منها وضَنَّت بحاجبِ

ومعنى قوله تبدَّت انها كانت تبدو وتحتجب كالشمس تبدو ثم تظللها الغمامة فتحتجب فامرها يتراوح بين بروز واحتجاب · ولا تفيد بدا هذا المعنى · افنُفسِد على الشاعر صحة مبناه وجودة معناهُ لأَن المعاجم لم تُورِد تَبَدَّى بهذا المعنى · ومثل هـذا العنت لقيتهُ من احد الادباء المصريين في جريدة الاهرام منكراً عليَّ التنظير بمعنى المجيء بالنظير اي التمثيل استناداً الى ما في الاساس اذ قال « وهو يُنظِّر حوله اي يكثر النظر قال زهير

فاصبح محبوراً يُنَظِّرُ حولَهُ بمغبطةٍ لو أَنَّ ذلك دائمُ

وهذا احد معاني نظَّر كما ان تبدَّى اي صار بدوياً او سكن البادية احد معاني تبدَّى ويرد للفعل الواحد معانٍ متعددة · ولا يمنع الواحد منها الآخر · وقد ورد التنظير بالمعنى الذي جئتُ بهِ في كتب النحاة

واللغويين كثيراً فجاءَ في الاقتضاب للبطليوسي (طبع بيروت ص ١٩١) « هذا تنظير صحيح » . وجاءَ في خزانة الادب للشيخ عبد القادر البغدادي (طبع الميرية بمصر للمرة الاولى جزء ٣ ص ٩٦ « اما تنظيرُهُ لخلو التشبيه بقوله

كأنني حين امسي لا تُكَلِّمُني متيم اشتهي ما ليس موجودا

فهو مذهب الزَجَّاج » . وذكر اليازجي في ارجوزته . وجبر ضومط في خواطرهِ العراب في حروف الجر مجيء الكاف للتنظير . وفي كتب النحاة شواهد كثيرة على هذا الورود

وقد اظهرتِ الاهرام عناية بلغة الضاد وعطفاً على اصحاب الخدمة الصادقة لها بأن نشرت الاعتراض عليَّ وأَبَت ان تنشر رَدِّي عليه . وهكذا نجد الخطأَ يرسخ لان نصراءَهُ اقوياء في مال ووسيلة والصواب يختفي لأَن حاملي لوائهِ ضعفاء في مال ووسيلة لا في علم وإخلاص

وجرير الذي اوردتُ له اقبراً وأقلُباً اكثرَ اصحابُ المعاجم من الاستشهاد بشعرهِ ومثلهم النحاة ومن شواهدهم قوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأُمُّهمُ زلاَّءُ مِنْطِيقُ

فكيف يستطاع ردُّ قوله في هذين الحرفين والقياس يجيء بهما . والقاعدة الصرفية تقرُّهما وان كان غير ثقة فكيف نستشهد بشعرهِ

فمن جاءَ في كلامهم الصحيح الفصيح الذي خلت منهُ المعاجم اما ثقات فيؤخذ بقولهم كلِّهِ ما وافق القياس . واما غير ثقات . ولا

يصحُّ ان يكونوا في آن واحدٍ ثقاتٍ وغير ثقات . والتحيز للمعاجم ضدهم مذهب من ليس على رسوخ في العلم

الخاتمة

واذ وصلتُ الى هذا الموقف اخاطب اوّلاً : من زعم ان تبدّى فلتة لا يُعَنى بها هكذا . قد فنَّدتُ ما ذهبتَ اليه بالحجج الراهنة فاما ان تقتنع بانك لم تكن على صواب . واما أن تبرز بحججك وتنقض حججي . وللعلماء الثقات ان يظهروا من مِنّا المُحِقُّ ومن المُبطل

وثانياً : الشيخ الجليل عبد القادر المغربي هكذا :

(اولاً) على هذهِ البيّنات وامثالها يُبنَى الحكم بوجوب استخراج الكلام الصحيح الفصيح من معادنهِ وضمّهِ الى ما سبق جمعهُ في المعاجم . لا على ان الجانب الموجب سبعة عشر عضواً والجانب النافي عضو . فان العبرة بالبينة لا بعدد من افتى بالوجوب او بالنفي . فلو كان في جانب البينة الراهنة واحد . وفي الجانب الذي يعارضها مئة فالقوّة في جانب البينة . والضعف في جانب من يعارضها . فكان من الواجب ان تفاضل بين حجج الفريقين وتحكم لمن ثبتت حجتهُ او حججهُ . وتُبطِل الحجَّة الواهنة

(ثانياً) لم استوفِ البحث في نقود الفصل الخامس عن عَمْدٍ حتى يسهل على المطالع الشادي إدراك ما اذكره . ولأَفتح امام الاستاذ المحنَّك باب البحث الخاص . ولأُوضح للذين يحسبون ان تأليف المعجم أمرٌ ميسور لمن عنده معاجم عديدة ان العلوم اللغوية بعضها نضج كل

النَضْج حتى كاد يحترق كالنحو · وبعضها نضج ولا يزال يقبل مزيداً كالمعاني والبيان · وبعضها لم يزل في حاجةٍ الى العمل لينضج كالتخريج والمباني ومتن اللغة · فهذه العلوم الثلاثة في حاجة الى امام مجتهد يستطيع ان يأتي بما تمسُّ الحاجة اليه ولم يرد جلاءٌ عنهُ في المعاجم وكُتُب الكلام الفصيح كما جاءَ كلامي في الخريع · فقد ذكرتُ لكل من معنى العصفر والمشفر وصفة المرأة جمعاً · على ان علم المباني يذكر اكثر مما ذكرتُ فمن شاءَ ان يخوض هذا الغبار فليبُرِز ما عنده من الجموع الصحيحة التي عن عمْد لم اوردها.

(ثالثاً) من يتصدَّ لوضع معجم ان فرداً او جماعة بغير استنادٍ الى علم المباني يأتِ العمل منهُ غير مستوفٍ · بل فيه مغامز واذا اطال الله في اجلي وبرز جزءٌ من ذلك المعجم فسيرى اهل العلم كيف تنهار اركانه بقذائف علم المباني · ففي متن اللغة مباحث عديدة لم تزل في خفاءٍ ولم يرد لها بحث في كتب التصريف ولا في المعاجم · ومن يحاول حلَّها يجب ان يكون اماماً مجتهداً لا ناقلاً · وانا اذكر منها ما يأتي

(١) كيف جاءَ ارعوى من رعا

(٢) جاءَ في شعر حسان:

فنشهد انك عَبْدُ المليك أُرسِلْتَ نوراً بدينٍ قيِّم

ولم يرد قيم في المعاجم فكيف يجب ضَبْطُهُ ومن اين جيءَ به

(٣) روى الجاحظ عن ابن الأَعرابي في كتابه البيان والتبيين ما يأتي:

ليس يستوجب شكراً رجلٌ نِلتَ خيراً منهُ من بعدِ سَنَهْ
كُنتُ كالهادي من الطير رأى طمعاً ادخله في سجنَهْ

فكيف يُضْبَط سجنه ومن اين وردت هذه الصيغة

(٤) قال مسلم ابن الوليد :

ومجهل كاطراد السيف محتجز عن الادلاّء مسجور الصياخيدِ
كأن اعلامَهُ والآلُ يركبها بُدْنٌ توافي بها نذرٌ الى عيدِ

فكيف يُضْبَط نذر وما الدليل على صحة الضبط

(٥) جاءَ في ديوان جرير للبعيث قوله :

وجئنا باسلاب الملوك واحرزت مناصلنا مجدَ الاربة والاكلِ

فكيف يصح ضبط الحرفين الاخيرين من العجز وكيف يؤتى بالدليل على صحة الضبط

(٦) في القاموس عِلْية القوم وعِلْيهم (بكسر فسكون) اي جِلّتهم فما هذان الحرفان

(٧) كم جمعاً لنار . وكم جمعاً لنور . وهل كل منهما اصل مستقل او احدهما فرع عن الآخر

(٨) جاءَ في المعاجم القَسُّ والقِسّيس وجاءَ في الجمع قسوس وقُسُس وأَقِسَّة وقساوسة وقساقسة وقِسّيسين فكم جمعاً لِقس على الحقيقة وكيف قُلِبت الواو قافاً في قساقسة وما هي الاصول لهذه الحروف

وفي المعاجم مئات مثل هذه الحروف فكيف يُماط النِقاب عن

وجوهها الا بالاجتهاد ما دام المنقول عن الاوائل لم يتصدَّ لها

(رابعاً) ليس من إمام في اللغة الاَّ لهُ وعليهِ فلستُ احسب نفسي معصوماً ولا كل ما اجيء بهِ خالياً من الخلل ولكني اقول اني تعمَّدْتُ الصواب على قدر طاقتي ولا امتنع عن الاعتراف بخطاءٍ في اقوالي ان قامت بيّنة راهنة على ذلك · فلمن يحسن عنده ان يعارضني الحقُّ كل الحق بالمعارضة · انما اسأله ان يتعمد الصواب لا مجرَّد الطعن والتجهيل وأن يشير الى شيءٍ مما اتيتُ بهِ صوابًا حتى لا يقال انه عن الحسنات عمٍ وبالسيئات بصير · وليعلم ان العالِمَ من عُدَّت هفواتهُ · وان الكمال لله وحدهُ · وما اصحَّ قول يونس · «لو كان احد ينبغي ان يؤْخَذَ بقوله في كل شيءٍ كان ينبغي ان يؤْخَذَ بقول ابي عمرو ابن العلاء[1] كله في العربية ولكن ليس من احدٍ إلاَّ وأنت آخِذٌ من قوله وتاركٌ إلاَّ النبي صلى الله عليه وسلَّم»

(خامساً) اذا كان المُعجَم الذي يُرادُ انشاؤُهُ مما يُستَخدَم وسيلة تجارية كأن يُختارُ لوضعِهِ مَنْ ينتفِعون بمرتَّباتٍ دارَّة دُون ان تكون عندهم الكفاءَة او يُرادُ بوضعهِ ان يكون المبيعُ منهُ اوفر ثمرة من نفقات التأليف والطبع كما حدَث في تأليف المُعْجَمين اقرب الموارد

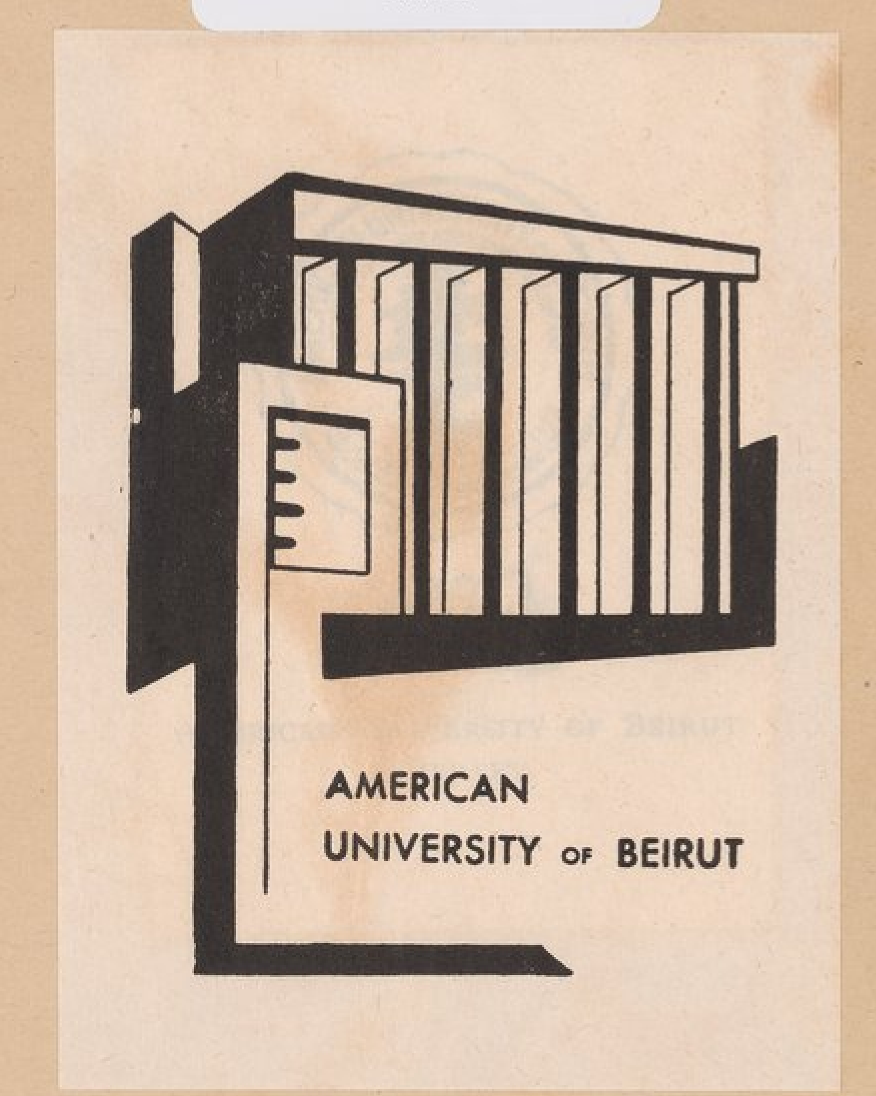
(١) مولده سنة ٦٨ ووفاته سنة ١٥٧ استاذ الخليل ابن احمد كان علَماً في علم القراءَة واللغة العربية وكانَ احد القُرَّاء السبعة كتب عن العرب كُتُباً ملأت بيتاً الى قرب السقف

والبستان (١) . فان هذا المُعجَم لا يلبث ان يظهر انه دون المأمول . فيجب ان ينتقي له أَرْبابُ الكفاءَة وأَن يُعْطَى لهم من الوقت ما لا بُدَّ منه لتحقيق بعض المطالب الغامضة كالرجوع بِسُوار الى سار او سأَر او الى لغة العجمية

(١) مِمَّا يدلُّ على ان هذا المعجم أُريد به كسب المال لا إغزار الفائدة العلمية انني حين صدر الجزء الاول منه بعثتُ الى المطبعة الاميركانية القائمة بطبعه بياناً ببعض اغلاط هذا الجزء مثل ايرادِهِ أُثثى في مادة أَثأَ المهموز والصواب أُثثأ واما اثثى ففي مادة أَثا الواوي . والأَثائث في مادة أَثَّ المضاعف لا في مادة أَثأَ المهموز كما اوردها . وان أَبَص يأبص لا يصحُّ فان طائفة منَع يَمْنَع تكون العين او اللام فيها من حروف الحلق وليست الباء ولا الصاد من حروف الحلق . وان شَبِع فعلٌ له مصادره ولم يورد البستان له مصدراً وقُلتُ ان له المصادر الآتية : الشِّبَع وقد اوردهُ مختار الصحاح اذ قال شَبِع من باب طَرِب وعد الشِّبْع اسم مصدر ومثله المصباح وقد قال ان الشَّبْع ياتي مصدراً وعدَّه بعضهم اسم مصدر وشِبَع (بكسر ففتح) ورد ذلك في الصحاح وان القاموس ذكر شَبْعاً وشِبَعاً . فَرَدَّ الشيخ عبد الله عليَّ هكذا : إنَّ هذه المصادر لي ولأَبي (ظاهر خير الله) ولم ترد في المعاجم . وقبلت المطبعة الاميركانية قولهُ وردَّت قولي . والنور لا يخفى على بصير امين ظاهر خيرالله

فهرس

وقعت اغلاط مطبعية قليلة مثل البعير سطر ١٢ ص ٢٣ وصحتها العَير اي الحمار فلم أرَ ضرورة لوضع تصحيح لها


AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

